النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية | العدد رقم ٢٧ | آذار ٢٠٠٧ | www.if.org.lb

في هذا العدد

الافتتاحية ١

التدريب ٢
- خطة التدريب للعام ٢٠٠٧
- تدريب الموظفين الجدد في الإدارات الأخرى
- آخر أخبار البرنامج التحضيري لمباراة مجلس الخدمة المدنية
- ورشة عمل وطنية حول دور المجتمع المدني في التأثير في الموازنة العامة

شركاء في التدريب ٢
- أهلاً وسهلاً بالوفد الأردني في لبنان
- زيارات ميدانية إلى المعهد الفرنسي للإدارة العامة والتنمية الاقتصادية
- أعضاء جدد ومجموعة أنشطة لشبكة غيفت-مينا
- نشرة منطقة "مينا" حول النزاهة والإدارة العامّة قيد الإعداد

أخبار الوزارة ٣
- أزعور عرض في جلسة حوارية الإصلاحات الرئيسية في وزارة المالية لعام ٢٠٠٧
- خطوات جديدة في دائرة الضريبة على الرواتب والأجور
- دعم دولي لإعادة البناء والإصلاح في لبنان

مشاريع جديدة ٤
- أجهزة رقابة جديدة في إدارة الجمارك

الملف ٤
- مؤتمر باريس ٣ لدعم الإقتصاد اللبناني

أخبار سريعة ٥

لنتذكر معاً ٥
- مقابلة مع المدير المالي السابق في مؤسسة كهرباء لبنان الأستاذ موبز قاعي

حديثكم حديثنا ٦
- الضغط الضريبي النفسي

حياة الوزارة ٦

المكتبة المالية ٧

تصدر عن:

المعهد المالي معهد باسل فليحان

INSTITUT DES FINANCES BASIL FULEIHAN

الافتتاحية

مؤتمر "باريس ٣"

إذا كانت وزارة المال في قلب الحدث الإصلاحي المرتبط بمؤتمر باريس-٣ الذي عقد في ٢٥ كانون الثاني الفائت، سواء لجهة مشاركتها الفاعلة والأساسية في وضع البرنامج الإصلاحي الذي قدمته الحكومة اللبنانية، أو لجهة لعبها دوراً رئيسياً في تنظيم عملية تحصيل المساعدات العربية والدولية للبنان، وكذلك في الورشة التنفيذية لنتائج المؤتمر، فان وزارة المال كانت هي نفسها، قبل باريس-٣، الحدث الإصلاحي، وكان الإصلاح... حديث المالية.

والواقع أن وزارة المال شرعت في السنة ونصف السنة من عمر هذه الحكومة، في تنفيذ برنامج إصلاحي واسع، في غير مجال: المالية العامة والدين العام، الخدمات الجمركية والعقارية، بناء إدارة القرن الواحد والعشرين، تطوير القطاع المالي والأسواق المالية، تحسين الخدمات للمواطنين والمكلّفين، سبل دعم الاقتصاد وتوفير مناخ أفضل لنموه بالإضافة إلى تطوير إصلاحات هيكلية أخرى وبناء شراكة حقيقية مع الهيئات الاقتصادية والمجتمع المدني. وهذه الإصلاحات الرئيسة تندرج ضمن رؤية وزارة المالية الإصلاحية لسنة ٢٠٠٧ والتي تتلخص في قيادة الإصلاح الاقتصادي للحكومة من خلال صوغ السياسة المالية وإدارتها بشكل صحيح بهدف تحفيز النمو الاقتصادي المستدام. وفي موازاة الورشة الإصلاحية الشاملة التي أطلقتها الحكومة، مستندة إلى الدعم العربي والدولي الكبير وغير المسبوق الذي حصل عليه لبنان، لا بل بالتقاطع مع هذه الورشة، لا تزال أمام وزارة المال مجموعة خطوات إصلاحية مهمة تتلخص كالآتي:

١) أبرز الإصلاحات المتوقعة في ما يختص بالمالية العامة والدين العام، هي توحيد الإجراءات الضريبية بواسطة قانون موحد للإجراءات الضريبية، هو حالياً قيد المناقشة النهائية في مجلس النواب، ويتوقع أن يرى النور في العام ٢٠٠٧ تمهيداً لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل الإجمالي اعتباراً من سنة ٢٠٠٨ حيث يتم العمل حالياً على صوغ مشروع القانون في هذا الشأن. كذلك سيتم استكمال تحديث إدارة الضرائب وإنشاء هيكلية جديدة ذات إدارة مركزية قوية واستحداث إدارة مخاطر وتعزيز مهارات الموظفين. ومن أهداف الوزارة أيضاً خلال ٢٠٠٧ إصلاح نظام إعداد الموازنة وتنفيذها، وتأسيس هيئة لإدارة الدين العام وتطوير عمل الخزينة.

٢) في مجال بناء إدارة القرن الواحد والعشرين، تسعى وزارة المال إلى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات واستكمال المكننة في جميع وحداتها، وكذلك إلى بناء القدرات وتطوير الموارد البشرية العاملة لديها، وأخيراً إلى تعزيز الشفافية من خلال نشر المعلومات وإعداد التقارير والبيانات الدورية، وذلك عبر زيادة قدراتها الإحصائية ووضع نظام إعداد تقارير منتظمة، ونشر المعلومات على موقعها الالكتروني. وستعمل الوزارة أيضاً في هذا الإطار على بلورة إستراتيجية من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل كل المديرية.

٣) في ما يتعلق بالقطاع المالي والأسواق المالية، فإن أبرز الإجراءات المتوقعة لتحسين عمل الأسواق المالية هي إقرار مشاريع القوانين في شأن المواضيع الآتية: نزع الصفة المادية عن السندات المالية؛ تنظيم الإقراض بالسندات المالية؛ تنظيم عمل المطّلعين على المعلومات المالية الداخلية للشركات؛ تطوير الأسواق المالية، وهو مشروع قانون يلحظ تأسيس مجلس للأسواق المالية يتولى الإشراف على تنظيم الأسواق وتطويرها ومراقبة عملها، إضافةً إلى إنشاء المحكمة المالية المتخصصة. ومن الخطوات المتوقعة أيضاً في هذا المجال، تطوير سيولة السوق المالية بإصدار سندات ذات استحقاقات متوسطة الأجل، وإيجاد متعاملين أوليين للإصدارات بالليرة اللبنانية، وتأسيس نظام تسليم مقابل الدفع بالليرة، وزيادة ساعات التداول في الأسواق، وخفض مهلة مقاصة السندات إلى يومين، وتطوير مؤشر رسمي لبورصة بيروت. كذلك سيتم توسيع قاعدة المستثمرين وجذب مستثمرين جدد إلى السوق المالية كشركات التأمين والمؤسسة الوطنية لضمان الودائع.

٤) في ما يخص سبل دعم القطاع الخاص، تتضمن سلة الإصلاحات إجراءات عدة منها: فتح مجالات جديدة أمام القطاع الخاص من خلال الخصخصة، لاسيما في مجال الاتصالات؛ استكمال تبسيط الإجراءات الضريبية؛ خفض عدد الرسوم؛ خفض تكلفة وتقليص مدة إنجاز معاملات تخليص البضائع عبر تعزيز المكننة في المرافئ؛ تعزيز الصادرات؛ تحفيز المستثمرين؛ استحداث قطاعات جديدة ودعم الجامعات.

وقد انعكست الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها وزارة المال، زيادة في الإيرادات بنسبة ١٠٪ من خلال المقارنة بين فترة تموز ٢٠٠٥ -حزيران ٢٠٠٦ وفترة تموز ٢٠٠٤ -حزيران ٢٠٠٥.

أما الإصلاحات في مجال النفقات والخزينة والإدارة المالية المنضبطة للإنفاق، فأثمرت انخفاضاً في النفقات الأولية بنسبة ٤,٦٪ من خلال المقارنة بين فترة تموز ٢٠٠٥-حزيران ٢٠٠٦ وفترة تموز ٢٠٠٤-حزيران ٢٠٠٥.

وسجل، بنتيجة الإصلاحات في إدارة الدين، انخفاض الفوائد في السوق الثانوية على سندات اليوروبوند بين تموز ٢٠٠٥ وحزيران ٢٠٠٦، وتم النجاح في إعادة تمويل أكثر من ٢,١٥ مليار دولار استحقت في العام ٢٠٠٦. كذلك تم خفض الدين تجاه المصرف المركزي بأكثر من ثلاثة مليارات دولار. وحافظت معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية على استقرارها رغم التطوّرات الصعبة والأليمة التي شهدها لبنان في العام ٢٠٠٦.

ومن نتائج الإدارة المالية المنضبطة، تحسّن كبير في المؤشرات المالية عشية حرب تموز ٢٠٠٦، إذ انخفض إجمالي العجز ١٤,٧ في المئة، وارتفع الفائض الأولي في الموازنة ٣٠٨ في المئة.

وانعكست مفاعيل تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص، على أداء الاقتصاد اللبناني، عشيّة الحرب أيضاً، إذ سجّل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة ٢,٥٦٢ مليون دولار في شهر حزيران ٢٠٠٦، وتضاعف الفائض الأوّلي للنصف الأوّل من العام ٢٠٠٦ بأربعة أضعاف مقارنةً بالنصف الأوّل من العام ٢٠٠٥، وسجل ارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر العام ٢٠٠٦. وأقفل الاحتياطي بالعملات الأجنبيّة في شهر حزيران ٢٠٠٦ على ١١,٠٢٠ مليون دولار، أي حوالي ١١٥٪ من الواردات السنويّة، وقدر نمو إجمالي الناتج المحلّي الفعلي للعام ٢٠٠٦ بخمسة أضعاف معدّل العام ٢٠٠٥.

في الختام، لا بد من أن أشكر جميع الذين عملوا بإخلاص وتفانٍ وحيوية واندفاع لتحقيق الإصلاح. لقد كان ما أُنجز حتى الآن نتاج عمل جماعي، وجهود فريق درس وخطط وثابر على الانجاز، وسيواصل القيام بهذه المهمة بلا كلل ولا ملل. فالإصلاح هدف وزارة المال وشعارها، وهي مقتنعة تمام الاقتناع بأن هذا الإصلاح لا يمكن أن يتم بالمواقف فحسب، بل هو نهج يومي وعمل يحتاج إلى نفس طويل، إذ يشمل تعديلات على القوانين ومبادرات وتغييرات واسعة. وإذا كان الوضع السياسي متشنجاً، كما كان في الآونة الأخيرة، فان الإصلاح قد يستلزم وقتا أطول، لكنه لا بد من أن يتحقق إذا كانت الإرادة موجودة والتصميم راسخاً، وعلى كل حال فان سعينا الدؤوب إلى تحقيقه يجب ألا يتوقف، ويجب خصوصاً ألا يجمّد في انتظار حل كل المشاكل السياسية. فالإصلاح قطار يجب أن ينطلق، وبأسرع ما يمكن، مهما كانت السكة صعبة... وشاقة.

وزير المالية

جهاد أزعور

الاستفادة من التجربة الفرنسية في مجال هندسة مباريات الدخول إلى ملاكات الإدارة العامة

أما الزيارة الثانية إلى فرنسا والتي شملت إلى جانب معهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية وزارة الخدمة المدنية ووزارة المال الفرنسية فضمت رئيس إدارة الموظفين في مجلس الخدمة المدنية، الدكتور جورج غليمه، ومندوب عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. سمحت هذه الزيارة بتبادل التجارب في مجال التخطيط للوظائف والأعداد والمهارات والبحث في إمكانيات تطوير مباريات الدخول إلى وزارة المالية اللبنانية من حيث وسائلها ومضمونها ضمن النظم القانونية المرعية الإجراء، وذلك في إطار سعي وزارة المالية إلى استقطاب أفضل الكفاءات إلى جهازها الوظيفي من خلال تحسين وتحديث مباريات الدخول إلى ملاكاتها وبرامج الإعداد والتدريب المهني.

التعريف بالقانون الفرنسي الجديد للموازنة وآثاره المحاسبية والرقابية

هدفت الزيارة الثالثة إلى تعريف عدد من قضاة ديوان المحاسبة ومدربي المعهد بالقانون الفرنسي الجديد للموازنة، وذلك من خلال برنامج تعريفي تفصيلي تطرق إلى جميع نواحي القانون الجديد، بدءاً من نشأة فكرة تعديل القانون إلى دور البرلمان الفرنسي الفعال في تبنيه، إلى آلية تطبيق القانون وآثاره المحاسبية والرقابية، لاسيما لناحية رقابة ديوان المحاسبة. كما شمل البرنامج زيارة إلى ديوان المحاسبة الفرنسي حيث قام كبار المسؤولين الفرنسيين بعرض لهيكلية الديوان والمهام المناطة به ومشاريعه التحديثية. ■

أعضاء جدد ومجموعة أنشطة لشبكة غيفت-مينا

بمناسبة انعقاد الاجتماع الثاني للجنة التأسيسية لشبكة غيفت مينا (GIFT - MENA) في ٢٢ و٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٧ في المعهد الوطني للتدريب في عمّان، في الأردن، استقبلت الشبكة (منتدى المدارس والمعاهد للتدريب على الحكم الصالح) ثلاثة أعضاء جدد: المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ومركز التدريب التابع لوزارة الماليّة الأردنيّة والمعهد الوطنيّ للإدارة في فرنسا.

وخلال هذا اللقاء، قرّرت اللجنة التأسيسية أن تتطرق أولاً إلى موضوع مهارات التدريب لدى أعضاء الشبكة وذلك عبر تنظيم دورة تدريب المدرّبين في شهر حزيران ٢٠٠٧ في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت. وعزمت اللجنة نشر نتائج تقييم الحاجات التي التزم بها المعهد بغية تشجيع ثقافة التبادل ضمن الشبكة. كما التزم أعضاء اللجنة بأن يلتمسوا من المانحين الدوليين التمويل الضروري لمشروع التعاون الإقليمي هذا. وعندما يتوفّر التمويل، تستطيع المعاهد أن تقوم فيما بينها بتبادل المتدرّبين، والمدرّبين ومناهج التدريب إضافة إلى زيارات لدرس تجارب كل منها في مجال التدريب، علماً أن تجربة ناجحة في تبادل المتدرّبين قد حصلت خلال صيف العام ٢٠٠٦ بين المعهد الوطني للتدريب في الأردني والمعهد الوطنيّ للإدارة في تونس.

وفي مجال تطوير مناهج التدريب على الحكم الصالح، اتفق أعضاء اللجنة على التالي:

- تطوير منهج التدريب على الحكم الصالح في منطقة مينا (MENA).
- تعديل وتكييف منهج التدريب حول 'أداء الميزانيّة' التي سبق وطوّرتها وكالة التعاون الدولي التابعة لوزارة الماليّة الفرنسيّة (ADETEF) وجرى اختبارها على كافة الوزارات في المغرب. سيتمّ إغناء هذا المنهج بدراسات حالات وسيتمّ تكييفه ليتلاءم مع حاجات المتدرّبين الإقليميين.

كذلك سيتمّ إعداد هذه المناهج باللغة العربيّة وستكون مخصّصة للمتدرّبين الإقليميين. وسيُعرض مضمونها في خلال اجتماع اللجنة المقبل المجدول انعقاده في شهر تموز ٢٠٠٧ في الرباط، المغرب. ■

نشرة منطقة "مينا" حول النزاهة والإدارة العامّة قيد الإعداد

استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في ١٢ و١٣ شباط ٢٠٠٧ الاجتماع التحضيري لإطلاق نشرة "MENA Journal of Public Integrity and Management"

هذه النشرة الأكاديميّة، التي تنشرها منظّمات في منطقة 'مينا' بالتعاون مع شبكة تيري (TIRI) تهدف إلى التشجيع على إجراء الأبحاث ونشر المعلومات حول مواضيع النزاهة العامّة وذلك بغية دعم الإصلاحات، والنمو الاقتصادي وتنمية بلدان المنطقة. أمّا أهدافها الأساسيّة فهي:

- تشجيع أفضل الممارسات الدوليّة وتكييفها لتتلاءم مع منطقة MENA.
- تشجيع الإصلاحات الهادفة إلى تدعيم بنية المؤسسات العامّة ودورها من أجل تعزيز فعاليتها.
- نشر التفكير المؤسساتي في العالم العربي.

تتوجّه هذه النشرة بشكل خاص إلى الأكاديميين، والجامعيين، والمسؤولين في القطاع العام، وموظّفي الدولة، وأصحاب القرار السياسي ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وسينعقد اجتماع لمتابعة هذا المشروع في شهر نيسان ٢٠٠٧. ■

أخبار الوزارة

أزعور عرض في جلسة حوارية الإصلاحات الرئيسة في وزارة المالية لعام ٢٠٠٧

انطلاقاً من مبدأ الحوار والتفاعل والشراكة الذي تنتهجه وزارة المالية خاصةً والحكومة عامةً حول القضايا الرئيسية التي تهمّ البلاد، عقد وزير المالية جهاد أزعور صباح الجمعة ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٧ في السرايا الحكومية جلسة حوارية حول 'الإصلاحات الرئيسة في وزارة المالية لعام ٢٠٠٧ وتطورات العام ٢٠٠٦'، حضرها رسميون ونواب ودبلوماسيون وعدد من المدراء العامين ورؤساء الهيئات والقطاعات الاقتصادية والمالية والنقابية وخبراء اقتصاديون ومسؤولون وموظفون من وزارة المال والقطاعين العام والخاص.

تم خلال الجلسة توضيح أبرز محاور الإصلاح التي اقترحتها الوزارة، والتي تشمل: إصلاحات المالية العامة والدين العام وبناء إدارة القرن الحادي والعشرين وإصلاحات القطاع المالي والأسواق المالية وسبل دعم القطاع الخاص وسبل معالجة آثار الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، إضافة إلى عرض لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والخطوات التحضيرية لمؤتمر 'باريس ٣'. وكانت الجلسة مناسبةً للمشاركة الفعّالة والتشاور وتبادل الأفكار والملاحظات حولَ أمور جوهرية بين وزير المالية والحضور وبالأخص الشباب منهم. فرحب الوزير أزعور بالملاحظات والأفكار والآراء المختلفة وناقش معهم الإصلاحات المرتقبة وورقة 'باريس ٣'. ■

خطوات جديدة في دائرة الضريبة على الرواتب والأجور

قامت دائرة الضريبة على الرواتب والأجور بعد انتهاء حرب تموز على لبنان، باتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تفعيل عملها. وقد حثتها على اتخاذ هذه الخطوات النتائج التي أظهرتها الإحصاءات حول الزيادة المتنامية لتحققات إشعارات الدفع المسبق منذ تفعيل الدائرة خلال العام ٢٠٠٣ وحتى نهاية شهر حزيران من العام ٢٠٠٦.

ومن ابرز الخطوات التي اتخذتها الدائرة:

١. إعادة تفعيل آلية تسجيل المستخدمين مما يطور قاعدة المعلومات لديها ويمكّنها من تحديد المكلفين ومتابعتهم والتواصل معهم.

٢. تحديث المعلومات المتوفرة لديها فيما خص المستخدمين الذين لديهم أكثر من رب عمل واحد أو المستخدمين الذين يمارسون في الوقت نفسه مهنة خاضعة لضريبة الباب الأول بغية متابعتهم وتكليفهم بالضريبة في حال توجبها. تأتي هذه الخطوة بعد أن قامت الدائرة خلال السنة الماضية بعدة حملات توعية وإرشاد في هذا المجال وحيث أنها تستمر بإرسال كتب التذكير بالمهل إلى المكلفين بواسطة البريد الالكتروني.

تعمل دائرة الضريبة على الرواتب والأجور حاليًا على إرسال أرقام تسجيل المستخدمين إلى المكلفين، علماً أنها ستبدأ باستلام الكشوفات السنوية الإفرادية لكل مستخدم على أقراص مدمجة بواسطة البريد، مما يوفر على الإدارة الضريبية الكثير من الوقت والجهد ويجنبها الوقوع في الخطأ عند إدخال المعلومات من جهة، ومما يزيل عن كاهل المكلف عبء تحضير ونقل هذه المستندات من جهة أخرى، علماً أن الدائرة قد قامت بوضع برنامج لاحتساب الضريبة وإصدار هذه الكشوفات على الموقع الالكتروني لوزارة المالية خلال السنوات السابقة.

تجدر الإشارة إلى أن دائرة الضريبة على الرواتب والأجور بصدد القيام بخطوات أخرى هي الآن قيد الإعداد والدرس لجهة تفعيل عمل التدقيق الميداني وتحضير برامج للدرس خلال الفترة المقبلة، كما وتعمل على إيجاد الوسائل الملائمة للتواصل عبر مديرية الواردات مع باقي الماليات في كافة المناطق بهدف تنسيق وتوحيد طرق العمل فيما بينها. ■

المراقب هدى كيلاني
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور

التدريب

خطة التدريب للعام ٢٠٠٧

يضع المعهد المالي بتصرّف المهتمّين رزنامة نشاطات التدريب المحلّية للنصف الأول من العام ٢٠٠٧. وتشتمل هذه الرزنامة على باقة من البرامج والدورات وحلقات تبادل المعارف والخبرات في مواضيع الضرائب والمحاسبة والقانون والتواصل والجمارك واللغات والمعلوماتية...

وتهدف هذه النشاطات إلى مواكبة مشاريع التطوير في وزارة المالية وإلى مرافقة التعيينات الإدارية والموظفين الجدد، كما تهدف إلى تأمين فرص التطوير المستمر للموظفين الحاليين وإلى تعزيز الانفتاح والتبادل مع القطاعين المدني والخاص فضلاً عن تمتين الثقافة الضريبية والمالية في الإدارات والوزارات الأخرى.

أما أهمّ النشاطات المرتقبة فتذكر منها دورات في معايير المحاسبة الدولية والأسواق المالية والضمان الاجتماعي والمهارات الإدارية والمواضيع الجمركية والإدارة المالية للمؤسسات والإدارات العامة ومواضيع الأخلاقيات المهنية بالإضافة إلى اللغات والمعلوماتية.

إذا كنت مهتماً بالاطلاع على تفاصيل رزنامة التدريب للعام ٢٠٠٧ أو المشاركة في دورة تدريبية، أو إذا كانت لديك حاجة ذات صلة بموضوع تدريبي محدد، لا تتردد في الاتصال بقسم التدريب في المعهد المالي: ٤٢٥١٤٧/٠١.

تدريب الموظفين الجدد في الإدارات الأخرى

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي دورة توجيهية لمجموعة من ٢١ مراقباً عامّاً تمّ تعيينهم حديثاً في وزارة الداخلية والبلديات. استمرت الدورة من ١١ كانون الأول ٢٠٠٦ لغاية ٢٠ شباط ٢٠٠٧. هذا البرنامج التدريبي الذي نظّم بالتعاون مع جامعة نيويورك ألباني والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تناول مواضيع قانون البلديات وأحكام قانون المحاسبة العمومية والصفقات العمومية والموازنة والواردات البلدية ورقابة ديوان المحاسبة ونظام الموظفين، بالإضافة إلى الأنظمة المعلوماتية وغيرها من المواضيع.

من جهة ثانية، تولّى المعهد تدريب ١٧ محاسباً تمّ تعيينهم حديثاً في مؤسسة كهرباء لبنان على مواضيع الإدارة المالية في برنامج استمر على فترة ٥٠ ساعة.

آخر أخبار البرنامج التحضيري لمباراة مجلس الخدمة المدنية

اختتم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مطلع كانون الأول ٢٠٠٦ المرحلة الأولى من البرنامج التحضيري لمباراة مجلس الخدمة المدنية لملء الوظائف الشاغرة في ملاك مديرية المالية العامة – الفئة الثالثة (مراقب ضرائب رئيسي ومراقب تحقق ورئيس محاسبة) والتي اشتملت على مواضيع المحاسبة التجارية والصناعية ومحاسبة الشركات بالإضافة إلى الرياضيات المالية. هذا واستمر تدريب المشاركين على الأنظمة المعلوماتية المكتبية الأساسية خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ وعلى اللغات الأجنبية في شباط ٢٠٠٧. ويتوقع أن يستكمل المعهد المواد التحضيرية الأخرى على ضوء التعديلات المرتقب إدخالها على مواد المباراة.

للراغبين بالحصول على نسخة عن المادة التدريبية ونماذج عن مواد المباريات السابقة، الاتصال بالمكتبة المالية ٤٢٥١٤٧/٠١ (مقسم ٤٠٠) أو زيارة موقع وزارة المالية على الانترنت www.finance.gov.lb

ورشة عمل وطنية حول دور المجتمع المدني في التأثير في الموازنة العامة

هل يمكن المجتمع المدني أن يؤثر على الموازنة العامة في لبنان؟ عنوان ورشة العمل التي نظمتها المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب (IMTI) بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومعهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف وأميدست – لبنان والوكالة الأميركية للتنمية يوم الخميس الواقع فيه ٢٢ شباط ٢٠٠٧ في حرم جامعة القديس يوسف– هوفلان.

نظّمت هذه الورشة برعاية وزير المال، الدكتور جهاد أزعور ممثلا بمدير المالية العام، الأستاذ آلان بيفاني ومشاركة حشد من كبار المدراء والموظفين من وزارة المالية ومن سائر الإدارات العامة وناشطين من المجتمع المدني ومن المنظمات الدولية ومن الجامعات.

استهلّت الورشة بكلمات الافتتاح حيث ألقت مديرة معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف الدكتورة فاديا كيوان كلمة أكدت خلالها على الدور الصاعد لمؤسسات المجتمع المدني في صناعة القرارات السياسية، ولفتت إلى أن المالية العامة هي عصب الدولة وعندما تكون المالية العامة بخير، تكون الدولة بخير وإذا كانت المالية بوضع حساس فتصبح الدولة بوضع حساس وقلق. ثم تحدثت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي السيدة لميا المبيض بساط مرحبة بالتعاون القائم بين مختلف الفرقاء وقالت أن الهدف من الورشة هو الجمع بين العمل الأكاديمي والعمل التطبيقي لإنتاج أفكار جديدة. كذلك ألقى مدير المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب جان ديب كلمة لفت فيها إلى انه على الرغم من أهمية الموازنة كترجمة فعلية لسياسة الدولة العامة إلا أن المجتمع المدني لم يعط هذا الموضوع الأهمية التي يستحق ولم يسع إلى الاطلاع على آلية إعداد الموازنة العامة وإقرارها بجد وفعالية، فبقي تدخله وتأثيره محدودين ومجتزأين ومرتبطين بمهارات بعض الأشخاص الناشطين في هذا المجال وعلاقتهم الشخصية. وكان لمدير المالية العام، الأستاذ آلان بيفاني مداخلة اعتبر فيها أن الموازنة العامة فقدت الكثير من دورها المحوري في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وأصبحت نوعا من التمرين الذي يتكرر سنة بعد سنة، وأضاف: يطرح السؤال موضوع الورشة مسألة أساسية حول تأثير المجتمع المدني في الموازنة العامة، إذ أننا لو سلمنا بإمكان التأثير لوجدنا أن المجتمع المدني يمكنه تصحيح قسم لا بأس به من الانحراف، عبر تحديد أولويات واضحة وتسليط الضوء على مشاكل المجتمع وأزماته وإعادة تأكيد مسلمات العقد الاجتماعي الأساسي وترجمة ذلك من خلال الموازنة العامة.

شركاء في التدريب

أهلاً وسهلاً بالوفد الأردني في لبنان

في إطار التعاون التقني بين وكالة التعاون الدولي (Adetef) التابعة لوزارة المالية الفرنسية ووزارة المالية الأردنية ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، استقبل المعهد من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦، وفداً من مركز التدريب التابع لوزارة المالية الأردنية تألف من ٦ أشخاص من بينهم مدير المركز السيد حازم خصاونه، ومندوبين عن أقسام المعهد المختلفة من تواصل وتدريب وشؤون إدارية ومالية ومعلوماتية . هدفت هذه الزيارة إلى تعريف الوفد على آليات تنظيم وإدارة نشاطات مركز تدريب فيما يتعلق بالتدريب الداخلي والخارجي والتواصل وتنظيم المؤتمرات واستقبال الوفود، كما والتشبيك مع المؤسسات المحلية ومع الخارج والبحث في التحديّات ومقوّمات النجاح. كما وتضمن البرنامج استعراضاً لوسائل إدارة الطاقات البشرية ومشروع مكننة العمل المعتمدين في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجولة في مبنى المعهد والمكتبة المالية، انتهاءً بزيارة ميدانية إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

زيارات ميدانية إلى المعهد الفرنسي للإدارة العامة والتنمية الاقتصادية

كرّس المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي سنوات من التعاون مع المعهد الفرنسي للإدارة العامة والتنمية الاقتصادية (IGPDE) بتوقيع اتفاقية تعاون ما بين الطرفين ترسي إطار مؤسساتي استراتيجي يسمح بتبادل المعارف والخبرات والنشاطات العملية وتنظيم البرامج المشتركة وإقامة الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات... في هذا الإطار، نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ثلاث زيارات إلى فرنسا في كانون الأول ٢٠٠٦ اختلفت أهداف ومهام كل منها.

تبادل الخبرات في مجالي التدريب والتواصل

قامت بعثة من فريقي التدريب والتواصل في المعهد المالي بزيارة ميدانية إلى المعهد الفرنسي (IGPDE) للتعرف عن كثب على البعض من نشاطاته والاستفادة من خبرته في مجالات ابتكار وتنظيم وإدارة النشاطات، ووضع برنامج التعاون ما بين المؤسستين للعام ٢٠٠٧.

في المقابل، تعهد لبنان بالقيام بمجموعة إصلاحات تساهم إلى جانب المساعدات الداعمة للاقتصاد اللبناني، في تحقيق النتائج المرجوة وقدمت الحكومة اللبنانية ورقتها الإصلاحية التي توزعت فيها الإصلاحات ما بين الاقتصادية والاجتماعية منها . وفي ما يلي عرض موجز لأبرز ما جاء فيها:

على الصعيد الاجتماعي:

- في قطاع التعليم: تعهدت الحكومة اللبنانية بإكمال الخريطة المدرسية وتوزيع المعلمين وتطوير أدوات التقييم لبرنامج تدريب الأساتذة ومعالجة مشكلة الرسوب المدرسي الذي يتراوح بين ٢٢ و ٢٣٪.
- في قطاع الصحة: يهدف برنامج الحكومة في هذا الحقل إلى توسيع تغطية الخدمات الصحية الأساسية وتحسين نوعيتها والعمل على خفض نسبة وفاة المواليد والأمهات (التي بلغت ١٨,٦ لكل ألف ولادة) من خلال تحسين الرعاية الصحية الوقائية وزيادة نسبة التلقيح للأطفال الفقراء.
- على صعيد خفض مستوى الفقر: تعهدت الحكومة بتقديم مساعدات نقدية مباشرة للمسنين الفقراء والعائلات الفقيرة التي ترعاها سيدات والفقراء الموقون وخفض التفاوت بين المناطق.

على الصعيد الاقتصادي:

- في المالية العامة:

– **بالنسبة للإنفاق:** تخفيض بعض النفقات لاسيما رواتب وتقديمات أعضاء مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء؛ نفقات السفر الرسمية؛ تعويضات النقل من خلال تمديد ساعات العمل من ٣٢ إلى ٣٦ ساعة أسبوعياً في منتصف عام ٢٠٠٧؛ إغلاق صندوق المهجرين ومجلس الجنوب...

– **في المقابل،** وعدت الحكومة بزيادة حجم النفقات الاستثمارية لاسيما المتعلقة بحرب تموز.

– **بالنسبة للإيرادات:** زيادة نسبة الضريبة على الفوائد من ٥ إلى ٧٪ بدءاً من العام ٢٠٠٨؛ زيادة الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٢٪ في العام ٢٠٠٨ و ١٥٪ في العام ٢٠١٠؛ استبدال الضرائب النوعية بالضريبة الموحدة على الدخل.

– **بالنسبة للتنظيم الداخلي في وزارة المالية:** توسيع نطاق تغطية دائرة كبار المكلفين لتشمل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الأملاك المبنية وبعض الضرائب غير المباشرة ووظيفة التحصيل؛ التصريح عن الضريبة إلكترونياً؛ إكمال تسجيل العاملين في القطاعين العام والخاص في دائرة الضريبة على الرواتب والأجور؛ توحيد الإجراءات الضريبية؛ ملاءمة أنظمة المعلومات بين الضريبة على الأملاك المبنية والدوائر العقارية ومن ثم البلديات...

- في تحفيز القطاع الخاص:

– **بالنسبة للقطاعات الإنتاجية:** خفض الحد الأدنى لرأس المال وتكلفة التسجيل؛ تقليص الوقت المطلوب للحصول على رخصة العمل؛ تسهيل منح القروض؛ تبسيط الإجراءات الضريبية؛ التعجيل بمعاملات تخليص البضائع...

– **بالنسبة للأسواق المالية:** السماح بالتداول عن بعد بالأدوات المالية؛ تقديم حافز ضريبي للشركات المدرجة في بورصة بيروت...

يحتاج لبنان اليوم إلى دعم كبير من المجتمع الدولي ليتمكن من خفض نسبة الدين وتحسين فرص نجاح برنامج الحكومة المتعلق بالإصلاح الاقتصادي. فهو يقف مرّة أخرى على مفترق طرق مفصلي حيث يواجه مهمة النهوض وإعادة الإعمار، لكن هذه المرة على خلفية دين عام يبلغ تقريبًا ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وآثار عدوان غاشم أوقف مسيرة واعدة للاقتصاد اللبناني. ورغم كل التحديات والعوائق فالحكومة ملتزمة بتطبيق برنامج الإصلاح علما أنّ وفي البند ١٢٨ منه أُشير إلى أنه سيتم تشكيل لجنة تضم وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي تكون مهمتها متابعة تطبيق بنود هذا البرنامج بالتعاون مع الوزارات المعنية.

Sources: Recovery, reconstruction and reform, International conference for support to Lebanon, 25 January 2007, Paris & www.lebanonfiles.com

أخبار سريعة

التنسيق بين معهد باسل فليحان وإدارة الجمارك لوضع سياسة تدريب جديدة للعام ٢٠٠٧

في إطار العمل على إعداد برنامج تدريبي فعّال خاص بإدارة الجمارك، اتفق المعهد المالي –معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومسؤولون في كلّ من المجلس الأعلى للجمارك ومديرية الجمارك العامة ورائدون من الضابطة الجمركية على سياسة تدريب جديدة للعام ٢٠٠٧ قائمة على تحديد لاحتياجات الموظفين من خلال استمارة يعدّها موظفو الدائرة الإدارية في مديرية الجمارك العامة. ولضمان التواصل الفعّال تمّ اعتماد منسقين في كل من إقليم شتورا وإقليم طرابلس وفي مطار رفيق حريري الدولي، يحرصون على تبليغ موظفي الجمارك في المناطق المعنية بكامل الدورات التي ينظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. كما عُرض البرنامج التدريبي الخاص بالضابطة الجمركية واستكمل العمل على مواضيع التدريب الجديدة لاسيّما تلك الخاصة بموظفي الفئة الرابعة الذين يحقّ لهم هذا العام الترفّع للفئة الثالثة بعد إجراء الامتحانات في المواد المطلوبة. كذلك تناقش المعنيون بكامل التفاصيل المتعلقة باختيار المدرّبين لهذه الدورات وتحديد زمانها ومكانها.

وفي الإطار ذاته، نُظمت دورة خاصة لمنسقي التدريب في المجلس الأعلى للجمارك ومديرية الجمارك العامة والضابطة الجمركية بالإضافة إلى المنسقين في الأقاليم الجمركية بغية ضمان فعالية التنسيق وإنجاح الدورات التدريبية.

لنتذكر معاً...

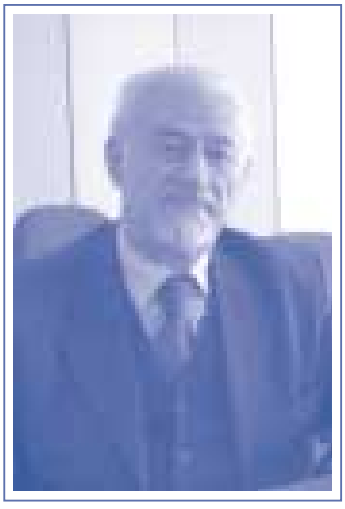

''إغتنيت فكرياً من تواجدي في القطاع العام... وكنت فخوراً بانتمائي إلى هذه المؤسسة العريقة''.

موير قاعي، أستاذ محاضر دخل القطاع العام سنة ١٩٦٤ كموظف في مؤسسة كهرباء لبنان في الفئة الثالثة في قسم المحاسبة. أصبح سنة ١٩٩٤ مديراً إدارياً في المؤسسة ومن ثم مديراً مالياً سنة ٢٠٠١، ليتقاعد سنة ٢٠٠٤.

بالرغم من كون رسالته الأساسية هي التعليم، كان عدد ساعات الوظيفة يطغى على مجمل نشاطه. استفاد من خبرته في مجال المحاسبة ليشاركها مع تلامذته ويعرفهم عن القطاع العام في لبنان.

وفي البال الكثير من الذكريات...

ماذا تتذكرون عن مؤسسة كهرباء لبنان؟

كانت مكاتب المؤسسة عام ١٩٦٨ في منطقة مار ميخائيل قرب محطة للقطارات، وكانت تتوزع على الأبنية بحسب الأقسام، بحيث كان لكل قسم بناء. ولإنشاء المبنى الحالي الذي يجمع الأقسام كافة، أتذكر أننا أطلقنا مباراة للمهندسين طالبين منهم تقديم الأفكار والرسوم المنظورة. قام الفائز الأول بتنفيذ المشروع أما الفائزان في المرتبتين الثانية والثالثة فقد حاز كل منهما على مبلغ ٥٠٠٠ ل.ل.

كيف تصفون المؤسسة في الأمس؟

كهرباء لبنان مؤسسة عريقة بتكوينها، منظمة ومتأصلة بهيكليتها. كانت في السبعينات المؤسسة العامة الأكثر تنظيماً وإنتاجاً والأفضل لناحية تقديماتها الاجتماعية. كان المستخدمون يشعرون بالانتماء إليها ويقضون فيها حياتهم المهنية حتى سن التقاعد.

كان المستخدم، ملزم بتقديم تقرير يومي عن أعماله المنجزة وكان عمال الورش ينطلقون من المبنى المركزي قبل الساعة ٨,٠٠ صباحاً تفادياً لزحمة السير لبدء العمل على الأرض باكراً.

باختصار، الالتزام والانضباط كانا سيدا الموقف. لم تكن الرشوة مستشرية ولم يكن هنالك مجال للفساد. من جهتها كانت المؤسسة تسلف الموظفين قروضاً لشراء بيوتهم وتقرض الدولة من الفائض بإيراداتها.

شخصياً اغتنيت فكرياً من تواجدي في القطاع العام، وخاصة في كهرباء لبنان، لجهة التطبيق المعلوماتي وغزارة المعلومات الإدارية والفنية وتشعبها، وكنت فخوراً بانتمائي إلى هذه المؤسسة العريقة.

هل من حادثة تراود ذاكرتكم دائماً؟

في أحد الأيام، لدى انتهاء دوام العمل، وأنا مار في أحد طوابق المؤسسة وجدت ملفاً مرمياً على الأرض قرب سلة المهملات. فتحت الملف لأجد فيه شيكات وأوراق مهمة. سارعت عندها بإرساله إلى الشخص المعني مرفقاً بكتاب يشرح له ما جرى. حصلت على أثر ذلك على مكافأة نقدية بقيمة ٢٥ ليرة وتنويه من قبل رؤسائي. أروي هذه الحادثة للقول أنه لا تكفي فقط مراقبة التقيد بدوام العمل، فالموظف يحتاج إلى اهتمام خاص وتشجيع من قبل رؤسائه، كما يجب خلق أجواء تحمسه وتحفزه وتحسه على العطاء والاندفاع.

بما تتميز مؤسسة كهرباء لبنان؟

تتميز مؤسسة كهرباء لبنان بروح التضامن الاجتماعي والإلفة والمحبة التي تشمل جميع المستخدمين وذلك بسبب الاهتمام الذي يوليه الرؤساء لمرؤسيهم والمخاطر المحيطة بالعمل على الشبكات والمحطات الكهربائية وأوقات العمل الطويلة التي تجمعهم معاً وهي كسائر المؤسسات العامة الخدماتية الكبرى توجب تأمين العمل فيها طوال ٢٤ ساعة دون توقف ما يوجب وضع جداول عمل خاصة للمستخدمين وتأمين الموظفين المختصين.

كيف تنظرون إلى المؤسسة اليوم؟

اليوم، النظام العام ما زال موجوداً، لكنه لا يطبّق بسبب النقص الحاصل في الجهاز البشري والتقني! كما تعاني المؤسسة من غياب حس الانتماء والاندفاع لدى المستخدمين ومن خسائر مادية بسبب عدم التوازي بين التعرفة وكلفتها. فمتوسط الأعمار للمستخدمين، بحسب إحصاءات أجريت عام ٢٠٠٠،

دعم دولي لإعادة البناء والإصلاح في لبنان

في ٢٠٠٧/١/٢٣، صرح جون ليبسكي، النائب الأول للمدير الإداري لصندوق النقد الدولي ما يلي:

"أعدت السلطات اللبنانية في بداية العام الماضي برنامجاً طموحاً وشاملاً للإصلاح الاقتصادي، يهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتخفيف عبء الديون الموجبة على الدولة. غير أن حرب تموز ٢٠٠٦ أدت إلى تعطيل التقدم في الإصلاح في حين بقيت مضاعفاتها الاقتصادية والمالية في تزايد مستمر.

في هذا الإطار وعقب قرار السلطات اللبنانية لإعادة تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، تمّ عقد مؤتمر للمانحين في ٢٥ كانون الثاني في باريس لحشد الدعم المالي من المجتمع الدولي بهدف إعادة البناء والإصلاح في لبنان. كما تمّ الطلب من صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة لتنفيذ برنامج الإصلاح هذا من خلال برنامجه الخاص بـ "المساعدة الطارئة المقدمة بعد انتهاء الصراعات" "Emergency Post-Conflict Assistance (EPCA)" والذي يهدف إلى مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على استعادة استقرارها الاقتصادي وعلى تفعيل حركة نموها. وقد أبدى المدراء التنفيذيون في صندوق النقد الدولي تأييدهم ودعمهم الكاملين لهذه الخطوة في جلسة غير رسمية عقدت في ٢٢ كانون الثاني وتم رفعها إلى المجلس التنفيذي لإقرارها بأسرع وقتٍ ممكن.

وأكد السيد ليبسكي أنه لا بد من تعزيز هذا البرنامج، في ظل تزايد عبء الدين العام، بدعم مالي كبير على أن يشمل هذا الدعم بعض المنح التي تخصص لتخفيض نسبة الدين العام وتأمين توازنه مع الناتج المحلي الإجمالي.

مشاريع جديدة

أجهزة رقابة جديدة في إدارة الجمارك

ضمن سلسلة الخطوات التي تقوم بها إدارة الجمارك اللبنانية على صعيد تحديث وتطوير أساليب العمل الجمركي في مختلف المجالات بهدف تفعيل أعمال الرقابة والتفتيش الجمركيين تم استقدام جهاز سكانر (scanner) متحرك وآخر شبه ثابت من جمهورية الصين الشعبية لمعاينة الحاويات بواسطة الأشعة السينية، وذلك بفضل القرض الذي منحته من دون فائدة الدولة المذكورة بواسطة مجلس الإنماء والإعمار. وفي الإطار نفسه تسلّمت إدارة الجمارك أجهزة بقيمة حوالي مليوني يورو قدّمتها الدولة الألمانية، وهي عبارة عن جهاز سكانر متحرك طراز CAB2000 ماركة هايمن، وخمسة أجهزة سكانر بأحجام مختلفة، إضافةً إلى خمسة أجهزة لكشف المواد المشعة وجهازين لتفتيش الآليات والحاويات بواسطة كاميرا مثبتة على طرف سلك ومتصلة بجهاز يشغّل يدوياً، فضلاً عن مساعدات أخرى منتظر وصولها تشمل معدات وتجهيزات متنوعة.

تتيح هذه الأجهزة التعرّف فوراً على أجناس البضائع وأنواعها دون تفريغ الحاويات أو حتى فتحها وتقوم بالتقاط صور عن البضاعة وحفظها في ذاكرة الكمبيوتر في نظام "نجم" الجمركي المعلوماتي حيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت لدرسها وتحليلها.

نظراً للاضطرابات الأمنية المستمرة في لبنان، تلعب هذه التجهيزات دوراً بارزاً في الحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب وضبط عمليات تهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات، كما وأنها تسمح بكشف عمليات تهريب مختلف أنواع البضائع خاصةً الممنوعة منها، وبالتالي ضبط عمليات الغش التجاري. من جهة أخرى، تساعد أجهزة الرقابة على توفير الثقة الدولية بالنسبة لسلامة شحنات البضاعة المصدرة من لبنان ضمن مستوعبات.

هذا وكانت إدارة الجمارك قد أرسلت إلى ألمانيا والصين عدداً من الموظفين للمشاركة في دورات تدريبية تعلمهم كيفية استعمال هذه الأجهزة. كما وتنظم الإدارة دورات جديدة للتدريب على استخدام أجهزة الكشف بالأشعة السينية في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وفي مرفأ بيروت، يشارك فيها موظفون معنيون من مختلف المراكز، وذلك استكمالاً للبرنامج الخاص المعّد من قبل إدارة الجمارك بهدف تطوير العمل الجمركي وتفعيله.

وبالرغم من كل التحديات والصعوبات تستمر إدارة الجمارك في السعي الحثيث لتأمين أحدث الأجهزة المتوفرة في مجالات الكشف بغية تيسير أعمال المكلفين من خلال تسهيل عملية تخليص البضائع وتسريعها، الحفاظ على حقوق الخزينة وثقة المواطنين والوصول إلى مصاف الإدارات الجمركية المتطورة.

المراقب المساعد
مايا ملحم

الملف

مؤتمر باريس ٣ لدعم الاقتصاد اللبناني

مع نهاية العام ٢٠٠٦، أصبح الدين العام للبنان بحدود ٤٥ مليار دولار، أي ما يقارب ١٨٠ بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من المناعة التي يتمتّع بها، لا يستطيع الاقتصاد اللبناني تحمل هذا العبء بمفرده. ثم إن الحرب الإسرائيلية الأخيرة التي فرضت إعادة جدولة لبعض البرامج والخطط الإصلاحية تجعل من الصعب جدًا على لبنان أن يتمكن، وفي غياب دعم خارجي هام، من تفعيل النمو وتحقيق مستويات أفضل من العدالة الاجتماعية ومعدلات مستدامة من الدين العام. إن الفشل في تحقيق هذه الأهداف يمنع لبنان من تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتمتين دعائم الديمقراطية.

في هذا الإطار، شاركت مجموعة من الدول العربية والأجنبية والمنظمات العالمية في المؤتمر الذي عقد في باريس بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ لدعم المشروع الإصلاحي اللبناني. وخرج مؤتمر "باريس ٣" بدعم مالي واقتصادي كبير للبنان قارب ٧,٦٢ مليار دولار أميركي، توزعت على الشكل الآتي:

حجم المساعدات التي حصل عليها لبنان:

الجهة المانحة	قيمة المساعدة	الجهة المانحة	قيمة المساعدة
المملكة العربية السعودية	مليار و١٠٠ مليون دولار أميركي	ألمانيا	١٣٣,٩ مليون دولار أميركي
البنك الدولي	مليار دولار أميركي	الإمارات العربية المتحدة	٣٠٠ مليون دولار أميركي
الولايات المتحدة	٨٩٠ مليون دولار أميركي	تركيا	٢٠ مليون دولار أميركي
فرنسا	٦٥٠ مليون يورو	عمان	١٠ مليون دولار أميركي
المفوضية الأوروبية	٥٨٥ مليون يورو	إيطاليا	١٥٦ مليون دولار أميركي
صندوق النقد الدولي	١٠٠ مليون دولار أميركي	إسبانيا	٣٢,٥ مليون دولار أميركي
البنك الأوروبي للاستثمار	١١٨٣ مليون دولار أميركي	بريطانيا	١١٥ مليون دولار أميركي
البنك الإسلامي للتنمية	٢٥٠ مليون دولار أميركي	البرازيل	مليون دولار أميركي
صندوق النقد العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧٠٠ مليون دولار أميركي	ماليزيا	مليون دولار أميركي
اليابان	١,٦٧ مليون دولار أميركي	السويد	٥,٨٥ مليون دولار أميركي
صندوق النقد العربي	٢٥٠ مليون دولار أميركي	فنلندا	١,٠٤ مليون دولار أميركي
للوكسمبورغ	٠,٧٨ مليون دولار أميركي	اليونان	٦,٥ مليون دولار أميركي
بلجيكا	٢٦ مليون دولار أميركي	قبرص	١,١٠٥ مليون دولار أميركي
النمسا	١,٣ مليون دولار أميركي	سلوفانيا	٠,٠١٣ مليون دولار أميركي
كندا	١٥ مليون دولار أميركي	مصر	٤٤ مليون دولار أميركي
دانمارك	٣,٥ مليون دولار أميركي	الأردن	٨ مليون دولار أميركي
أستراليا	٥ مليون دولار أميركي	كوريا الجنوبية	مليون دولار أميركي
النروج	١٥ مليون دولار أميركي	الصين	٤ مليون دولار أميركي
إيرلندا	٢,٦ مليون دولار أميركي		

سودوكو...

السودوكو لعبة يابانية سهلة تعتمد على المنطق. أكمل الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩ شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط في كل خط أفقي وفي كل خط عمودي وفي كل مربع من المربعات التسعة الكبيرة.

					8			
8	9	6						1
2		1		7			6	
7		8	4	5		3		
		2	8		1	7		
		4		3	7	1		5
	2			8		5		4
6						8	1	2
			3					

المكتبة المالية

كتاب من المكتبة المالية

تقرير الأوضاع المعيشية للأُسر: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر / وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٦

تندرج دراسة الأحوال المعيشية للأُسر في إطار المهمات التي أناطها القانون بإدارة الإحصاء المركزي لجهة تأمين معطيات إحصائية حول أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية كافة في لبنان. ومن المهام التي وضعتها وتعمل على تنفيذها تلك الإدارة، إعداد دراسة اجتماعية متعددة الأهداف ذات محورين أساسيين: الأول هو الإطلاع على الأحوال المعيشية للأسر والثاني دراسة إنفاق الأسر. توفر هذه الدراسة التي اشترك في إصدارها وزارة الشؤون الاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي، وفي بعض المراحل البنك الدولي والمعهد الوطني للإحصاء الفرنسي، قاعدة من البيانات الإحصائية حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والتربوية، وخصائص النشاط الاقتصادي لأفراد الأسر، وخصائص المساكن وظروف السكن والأمراض المزمنة والتأمين الصحي، فضلا عن الأنشطة الثقافية والترفيهية.

وقد أظهرت الدراسة على سبيل المثال لا الحصر، أن معدل البطالة في لبنان للفئة العمرية ١٥ سنة و ما فوق يبلغ ٧,٩٪، فيما يبلغ ٨٪ للفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة. وسُجلت أعلى معدلات البطالة للجنسين معًا لدى حملة الشهادة المتوسطة بنسبة ٩,٢٪، ثم لدى حملة الشهادة الثانوية بنسبة ٨,٧٪ وحملة الشهادة الجامعية بنسبة ٨,٢٪. كما تظهر نتائج الدراسة أن ٤٨,٢٪ من العاطلين عن العمل هم من محافظة جبل لبنان و١٧,١٪ من بيروت و١٠,٨٪ من محافظة الشمال و١٠,١٪ من الجنوب و٧,٤٪ من البقاع و٦,٣٪ من النبطية.

وتبين الدراسة أيضاً أن فئة الموظفين بمعاش شهري تمثل ٤٩,١٪ من مجموع العاملين، تليهم فئة العاملين لحسابهم بمفردهم أو بمساعدة أفراد الأسرة وهي تمثل ٢٨,٥٪. وتشير النتائج إلى أن ٤٦,٧٪ من إجمالي العاملين يعملون في قطاع الخدمات، و٢٢,١٪ في قطاع التجارة، و١٥٪ في الصناعة، أما في القطاع الزراعي فيعمل نحو ٧,٥٪ فقط. ويتوزع العاملون على القطاع الخاص بنسبة ٨٥,٨٪، والقطاع العام بنسبة ٩,٢١٪.

من جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن أقل من نصف السكان يستفيدون من أحد أنواع التأمين الصحي، ويشكو ١٧,١٤٪ من السكان من أمراض مزمنة كما يمثل المعوقون ٢٠٪ من المقيمين.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

هاتف: ٤٢٥١٤٧ /٠١ - ٤٢٥١٤٩ /١٠ **فاكس:** ٤٢٦٨٦٠ /٠١

شارك في هذا العدد: رانيا أبو جوده، جنان الدويهي، جيد بكداش، سابين حاتم، رولا درويش، جوزيان شبلي، لينا عقيقي (المعهد المالي)، جيزال بحصة (مالية لبنان الشمالي)، رولى سيلا (رئيسة دائرة الشؤون الإداريّة)، هدى كيلاني (دائرة ضريبة الرواتب والأجور)، مايا ملحم (مديرية العامة للجمارك)، غريتا مهنا (وحدة الأبحاث والتحليل الضريبية)، بدر مواس (ضريبة الدخل، مالية لبنان الشمالي).

رئيسة التحرير: سيلين مناسا

إشراف: لمياء المبيّض بساط

تصوير: Int'l pictures، وكاميرا المعهد

طباعة: المطبعة العربية

هو ٥٧ سنة! وبالرغم من إدخال التكنولوجيا وتطور وسائل العمل، تبقى الثقافة المهنية ناقصة، علماً أنها الأهم للقيام بمهام الوظيفة. فعندما ننسى كل شيء لا يبقى في الذاكرة سوى الثقافة.

"La culture c'est tout ce qui te reste après avoir tout oublié."

ما هي الأسباب التي أدت إلى تدهور حالة المؤسسة؟

أعتقد أن التدخل السياسي وتغذية المصالح الشخصية وقرار عدم التوظيف الذي أتخذه مجلس الوزراء وبالتالي عدم تأمين الاستمرارية هي من العناصر التي أدت إلى خراب المؤسسة. فلم يعد هناك أحد لاستلام المحاسبة التحليلية مثلاً (بسبب تقاعد بعض الموظفين ووفاة البعض الآخر) مما أدى إلى إلغاء هذه المهمة! لم تتسنى الفرصة للمستخدمين القدماء لنقل خبراتهم وإعطاء التوجيهات لزملائهم الجدد لتأمين الاستمرارية، بالإضافة إلى غياب الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة بسبب الحرب.

أما مشاكل العجز، فتعود إلى التعدي على الشبكة من قبل بعض المواطنين وغض النظر عن عدم تأدية الاشتراكات في بعض المناطق وعدم احترام القانون والافتقار إلى الكفاءات والخبرات في المؤسسة.

ما هي التدابير التي تقترحونها لإعادة إحياء المؤسسة؟

يجب تنظيم دورات تدريبية داخلية وخارجية كالتي تقام حالياً في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وتعريف المستخدم على سياق العمل بأكمله وقيامه بزيارة كل الدوائر (من إنتاج الطاقة إلى المستهلك)، وخلق سياسة توظيف، دراسة الحاجات، تنظيم امتحانات دخول إلزامية، تصنيف المهام (job description)، توظيف مهندسين ومحاسبين درجة أولى، الحد من الهدر، ترشيد الطاقة، توزيع التعرفة...

هل أنتم من مشجعي الخصخصة؟

أنا لا أحبذ الخصخصة لأن المستثمر يبحث عن الربح فتتحول الكهرباء من خدمة عامة وحق لكل مواطن، إلى سلعة.

هل من حدث طريف تتذكرونه حصل أثناء قيامكم بمهامكم؟

الأحداث الطريفة قليلة جداً لأن عملنا كان يتطلب الكثير من الجدية والتركيز نظراً للمخاطر التي تواجه العمال يومياً. فكان ما بين ٥ إلى ١٠ عاملاً يلقون حتفهم سنوياً من جراء التكهرب، مما اضطرنا لمواكبة العمال في الورش للتحقق من تقيدهم بنظام الوقاية المتطور المتبع في المؤسسة، وإلا فرضت عليهم العقوبات.

إذا طلب منكم هل تعودون إلى مؤسسة كهرباء لبنان؟

في الظروف الحاضرة كهرباء لبنان تتطلب جهداً إصلاحياً كبيراً. إنها بحاجة إلى دم شباب وخبرة شيوخ، فكما يقول المثل لو عرف الشباب وقدُر الشيوخ. أنا لا أستطيع أن أكون قائداً بعد اليوم، بل مرشداً. ■

حديثكم حديثنا

الضغط الضريبي النفسي

رغم الحرية التي تتمتع بها السلطة التشريعية من الناحية القانونية في إصدار ما ترتئيه من قوانين ملزمة فإنها تأخذ في عين الاعتبار ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ستطبق فيها هذه القوانين. ينطبق ذلك على التشريع الضريبي تحديداً إذ أن للبيئة الاقتصادية والاجتماعية تأثير عميق على النظام الضريبي، ما يفرض ضرورة تحديد مدى قدرة دخل المجتمع القومي على تحمل العبء الضريبي.

للضريبة تأثير عميق على سلوك الفرد إذ تسبب له ضغط نفسي في كثير من الأحيان:

- فالملل الضريبية والغرامات المتعلقة بعدم التقيّد بها تنشىء في نفس المكلف خوفاً وقلقاً من النتائج المترتبة عن التأخر في دفع الضريبة.
- تشكل بعض الضرائب بطبيعتها سبباً من أسباب الضغط النفسي: فالضريبة المباشرة على الدخل مثلاً تسبب الضغط النفسي للمكلف بنسبة أكبر من الضريبة غير المباشرة والتي تدخل في ثمن السلعة فلا يشعر المكلف بعبئها.
- أخيراً، للاستقرار الضريبي تأثير بالغ على نفسية المواطن بحيث أن كلما كان التشريع الضريبي واضحاً وسلساً وبعيداً عن التعقيدات والتعديلات المتتالية، كلما انخفض الضغط الضريبي النفسي.

ومما لا شك فيه أن المقدرة التكليفية تتأثر بمدى الوعي الضريبي عند أفراد المجتمع ويقينهم بأهمية إمداد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لتمويل الإنفاق العام، فالمكلف في البلاد المتقدمة يتميز بما يمكن أن يسمى بالتهذيب الضريبي بخلاف المكلف في البلدان النامية الذي يحاول بكل الطرق التهرّب من أداء الضريبة المستحقة عليه.

ولا شك بأن للإدارة الضريبة دوراً هاماً في تحقيق أهداف النظام الضريبي وتخفيف الضغط الضريبي النفسي، علماً أن الإدارة الضريبية الناجحة تسير نحو تبسيط أحكام قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها وتتزوّد بالعناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة. ■

بدر مواس
مراقب ضريبة الدخل مالية لبنان الشمالي

بمناسبة يوم المرأة العالمي...

أحبائي في المعهد المالي،

على مرّ أربع سنوات أمضيتها في وزارة المالية، عودني فريق المعهد المالي العزيز أن أتحسس وأعيش كل مناسبة أو ذكرى عالمية وحتى محلية مهما كانت بسيطة. وكم كنت أتمنى في هذا العام المليء بالأحداث والتقلبات على كافة الأصعدة أن نلتقي في مناسبة يوم المرأة العالمي ونتشارك، كما عودنا المعهد، تجاربنا وخبراتنا وأحوالنا وأوضاعنا....

إنكم شكلتم لي شخصياً على مدى أربع سنوات، مثالاً يحتذى في السعي الدائم إلى التطور وحب العمل والتحفيز... لذلك وجدت انه من واجبي أن أتقدم منكم بالتهاني في هذا اليوم، وان أتمنى لكم دوام العطاء لكي تبقوا الاوكسيجين الذي من خلاله نحارب الروتين اليومي والبرودة والإحباط واللامبالاة التي تصيب العاملين في القطاع العام أحياناً كثيرة.

ليا، رولا، جينان، نادين، سيلين وسيلينا، لينا، رانيا، ميرا، دانيا، وريتا..... عقبال الميييية !!!!

رلى سيلا
رئيسة دائرة الشؤون الإدارية

حياة الوزارة...

تكريم

بمناسبة إحالة محتسب مالية الكورة السيد عبد الله خليل عبود على التقاعد أقيم في سراي أميون- الكورة حفل تكريم في ٢٠٠٧/٢/٣ بحضور ممثل رئيس مالية لبنان الشمالي السيدة غلاديس خوري، وقائممقام الكورة السيدة كاترين كفوري، العميد صباح حيدر والمقدم جورج جريج. أثناء الاحتفال، ألقى مأمور نفوس الكورة حليم سمعان باسم موظفي سراي أميون كلمة أشاد فيها بمزايا عبد الله عبود الزميل والصديق الذي مارس مهامه الوظيفية بنجاح مميز في أصعب الظروف وفي أخطر الأوقات وخاصة في قضاء كلنا نعرف واقعه الجغرافي الدقيق. وكان للمحتسب المتقاعد كلمة أثرت بنفوس الحاضرين. هذا بعض ما جاء فيها: قدرنا أن نعمل في الكورة في بقعة هادئة مميزة مشورة بالعلم، الثقافة والريادة وعلينا أن نجهد لإبقائها منارة تشع على أرجاء الوطن بأكمله. قدرنا أن نكون تلامذة لعظيم في الكورة كان ولا يزال مثالاً للموظف المثالي الخلوق المداوم الصارم والمنضبط حتى في أيام الفوضى والقتل الذي أعطى الوظيفة العامة نكهة لم تكن لها، عنيت به نسيبي الشهيد الدكتور خليل سالم الذي تربينا على نهجه وسلكنا دربه وعلينا متابعة الطريق ليبقى هذا الكبير قدوة ومنارة إشعاع وهدية لنا ولأجيالنا ولأجيال لم تولد بعد... وإنني إذ أغادر ومشاعر الحزن تمتزج بمشاعر الاعتزاز بكم أضع نفسي بتصرفكم خدمة للمصلحة العامة في أي عمل ومناسبة تتطلب المشورة والحضور والمساءلة. ■

بنين وبنات

- رزق رئيس مالية جبل لبنان السيد جورج المعراوي بمولودة أسماها صوفيا.
- رزق رئيس مالية لبنان الشمالي السيد وسيم مرحبا بمولود اسماه عمر.
- رزق المراقب الرئيسي جورج بو فرنسيس (مالية لبنان الشمالي) والمراقبة الرئيسية ميرنا دبج (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمياها سيلين.
- رزق المراقب الرئيسي فادي عسّاف (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) والمراقبة رين نجم (الضريبة على الرواتب والأجور) بمولود أسمياه مارك.
- رزق السيد علوان السعدي (مديرية الخزينة والدين العام - دائرة الدين العام) والسيدة شادية دحبول (مديرية الخزينة والدين العام - دائرة الجباية) بمولودة أسمياها روان.

زواج

- المراقب طوني باسيل (مالية لبنان الشمالي) من المراقبة الرئيسية رندا باسيل (مالية لبنان الشمالي).
- المراقب يزيد عدره (مالية لبنان الشمالي) من الآنسة سلام حرفوش.
- المحرر هلا البابا (مالية لبنان الشمالي) من الدكتور فادي عبد الحمن.

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

La lettre interne du ministère des Finances I Numéro 27 I Mars 2007 I www.if.org.lb

Sommaire

Editorial 1

Formation 2
- Plan de formation pour l'année 2007
- Formation des nouvelles recrues dans les autres administrations
- Les dernières nouvelles du programme de préparation au concours du Conseil de la Fonction Publique
- Un atelier de travail sur le rôle de la société civile d'influer sur le budget général

Partenaires de formation 2
- Bienvenue à la délégation jordanienne au Liban
- Visites de l'Institut français de la Gestion Publique et du Développement Economique (IGPDE)
- GIFT-MENA: De nouveaux membres et une panoplie d'activités
- MENA Journal of Public Integrity and Management en cours de préparation

Nouvelles du ministère 3
- Azour a présenté au cours d'une séance de dialogue les réformes principales au sein du MdF pour l'année 2007
- De nouvelles mesures au Bureau de Déduction des Salaires à la Source
- Soutien International pour la réforme et la reconstruction au Liban

Projets nouveaux 4
- De nouveaux équipements de contrôle à la Direction Générale des Douanes

Dossier 4
- La conférence Paris III pour le renforcement de l'économie libanaise

En Bref 5
- L'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances et la Direction Générale des Douanes élaborent une nouvelle politique de formation pour 2007

Bibliothèque des Finances 7

Editée par:

المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN

Editorial

Certes, le ministère des Finances s'est trouvé au cœur de «l'entreprise» de réforme relative à la conférence Paris III qui s'est tenue à Paris le 25 janvier dernier, de par sa participation dans l'élaboration du plan de réforme soumis par le gouvernement libanais, son rôle fondamental dans l'organisation de la collecte des donations arabes et internationales au Liban et dans le chantier de mise en application des résultats de la conférence. Mais le MdF est resté fidèle à lui-même. Même avant Paris III, il était déjà «l'entrepreneur» des réformes: celles-ci constituaient sa préoccupation principale et le sujet de discussion du ministère soit en arabe «Hadith Al-Malia».

En réalité, pendant les 18 mois de la vie de ce gouvernement, le MdF a œuvré à la mise en application d'un plan de réforme dans plusieurs domaines: les finances publiques et la dette publique, les services douaniers et fonciers, l'édification d'une administration digne du 21ème siècle, le développement du secteur financier et des marchés financiers, l'amélioration des services aux citoyens et aux contribuables, les moyens de soutenir l'économie et de créer un climat propice à la croissance, l'élaboration d'autres réformes structurelles et l'établissement d'un vrai partenariat avec les organismes économiques et la société civile. Ces réformes s'inscrivent dans le cadre de la vision du MdF pour l'année 2007. Celle-ci se résume à baser la réforme économique du gouvernement sur l'élaboration d'une politique financière et sa gestion adéquate afin de relancer une croissance économique durable. Parallèlement au chantier de réforme global lancé par le gouvernement et appuyé par le soutien sans précédent des pays arabes et de la communauté internationale, le MdF a encore devant lui une série de réformes qui se résument comme suit:

1) Les réformes principales prévues pour les Finances Publiques et la dette publique sont: l'unification des procédures fiscales à travers un code de procédures fiscales. Cette loi est actuellement en cours de discussion finale au parlement. Il est prévu qu'elle voit le jour en 2007 comme prélude à l'application en 2008, de l'impôt global sur le revenu dont un projet de loi est en cours de préparation. La modernisation de l'administration fiscale se poursuivra avec la mise en place d'une nouvelle structure dotée d'une forte administration centrale, la création d'une centrale des risques et le renforcement des compétences du personnel. Parmi les objectifs du MdF pour 2007 figurent également la réforme du système de l'élaboration et de l'exécution du budget, la création d'un comité de gestion de la dette publique et la modernisation du fonctionnement du Trésor Public.

2) Concernant l'édification d'une administration digne du 21ème siècle, le MdF œuvre à développer l'infrastructure de la technologie de l'information, à poursuivre l'automatisation de toutes ses unités, à renforcer les compétences de ses ressources humaines et finalement à promouvoir la transparence à travers la dissémination de l'information, la préparation de rapports et de données périodiques et ce à travers l'accroissement de ses capacités statistiques, la mise en place d'un système de préparation de rapports réguliers et la publication des informations sur son site web. Dans le même cadre, le MdF œuvre à l'élaboration d'une stratégie pour améliorer les services offerts aux citoyens par chaque Direction.

3) Les mesures principales prévues pour l'amélioration de l'activité des marchés financiers sont l'approbation des projets de lois relatifs aux sujets suivants: la dématérialisation des valeurs mobilières, l'organisation de l'emprunt sur les valeurs mobilières, le développement des marchés financiers et notamment la création d'un conseil pour les marchés financiers en charge de la supervision, de l'organisation et du développement de ces marchés en sus de la création du tribunal financier spécialisé. Parmi les mesures prévues également à cet égard: accroître la liquidité des marchés secondaires à travers l'émission de bons à moyen terme, trouver des operateurs primaires pour les émissions en livres libanaises, mettre en place un système de "livraison contre paiement" en livres libanaises, augmenter les heures de courtage sur les marchés, réduire le délai des compensations à deux jours et développer un indicateur officiel pour la bourse de Beyrouth. En outre, la base des investisseurs sera élargie en attirant de nouveaux investisseurs sur le marché des capitaux comme les compagnies d'assurance et la Compagnie Nationale pour la Garantie des Dépôts.

4) Enfin et pour soutenir le secteur privé, une panoplie de réformes a été élaborée parmi lesquelles: créer de nouvelles opportunités pour le secteur privé à travers la privatisation, notamment celle du secteur des télécommunications; poursuivre la simplification des procédures fiscales; réduire le nombre des taxes; accélérer les formalités de dédouanement à travers une informatisation plus importante dans les différents ports et une réduction des coûts relatifs ; promouvoir l'exportation; encourager les investisseurs; créer de nouveaux secteurs et soutenir les universités.

Les réformes et les mesures entreprises par le MdF se sont reflétées par un accroissement de 10 % des recettes pour la période juillet 2005 - juin 2006 par rapport à juillet 2004 - juin 2005.
Quant aux réformes dans les domaines des dépenses, du trésor et de l'administration financière, elles ont permis une baisse de 6,4% des dépenses entre juillet 2005 - juin 2006 par rapport à juillet 2004 - juin 2005.
Les réformes de la gestion de la dette publique ont abouti à une baisse des intérêts du marché secondaire sur les Eurobonds entre juillet 2005 et juin 2006, ce qui a permis le refinancement de plus de 15,2 milliards de dollars américains qui étaient arrivés à échéance en 2006. La dette auprès de la BDL a été également réduite de plus de trois milliards de dollars. Les taux d'intérêt sur les dépôts en livre libanaise sont restés stables en dépit des circonstances difficiles qu'a connues le Liban en 2006.

Suite à la gestion financière, les indices financiers, à la veille de la guerre de juillet 2006, s'étaient améliorés. En effet, le déficit total a connu une baisse de 14,7% et le surplus primaire du budget s'est élevé à 308%.

L'amélioration de l'environnement de travail dans le secteur privé s'est reflétée sur la performance de l'économie libanaise, à la veille de la guerre également; la balance des paiements a enregistré un surplus de 2,562 millions de dollars au cours du mois de juin 2006. Le surplus primaire a quadruplé au cours du premier semestre 2006 par rapport au premier semestre 2005. Une hausse de l'investissement étranger direct a été également enregistrée en 2006. Les réserves en devises étrangères s'élevaient en juin 2006 à 11,020 millions de dollars représentant 115% des recettes annuelles. Le taux de croissance du PIB en 2006 a été estimé à cinq fois celui de 2005.

Enfin, il convient de remercier tous ceux qui ont travaillé avec dévouement, honnêteté, vitalité et dynamisme pour réaliser ces réformes. Ce qui a été réalisé jusqu'aujourd'hui est le produit d'un travail collectif et le fruit des efforts d'une équipe qui a étudié et planifié pour atteindre ces objectifs. Cette équipe poursuivra sa mission avec assiduité sans jamais baisser les bras. La réforme constitue l'objectif du MdF et son slogan. Le ministère est profondément convaincu que la réforme ne peut se réaliser uniquement par des prises de positions. Elle est plutôt un procédé quotidien et représente un travail à long terme qui exige l'amendement de lois, le lancement de nouvelles initiatives et de grands changements. Dans une situation politique aussi critique que celle que nous connaissions dernièrement, la réforme pourra exiger beaucoup de temps. Toutefois, cette réforme finira par se réaliser si la volonté est présente et la détermination est ferme. Les problèmes politiques ne doivent pas affecter notre croyance dans ces réformes et notre assiduité dans leur application et ils ne doivent surtout pas ralentir ou geler le processus déjà enclenché. Car la réforme est un train qui doit prendre le départ le plus tôt possible, quels que soient les difficultés et les obstacles rencontrés.

Le ministre des Finances
Jihad Azour

Formation

Plan de formation pour l'année 2007

L'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances met à la portée des personnes intéressées un calendrier des activités de formation locales pour le premier semestre de l'année 2007. Ce calendrier comporte une panoplie de programmes, sessions et ateliers d'échange de connaissances et d'expertises sur les sujets des impôts, de la compatibilité, du droit, de la communication, des douanes, des langues et de l'informatique...
Ces activités visent à suivre de près les projets de développement du MdF et à accompagner les nominations administratives et les nouvelles recrues. Elles visent également à assurer l'opportunité du développement continu aux fonctionnaires actuels et à promouvoir l'ouverture et l'échange avec les deux secteurs civil et privé en sus de la consolidation de la culture fiscale et financière au sein des autres administrations et ministères. Nous citons parmi les principales activités prévues, des sessions sur les normes internationales de compatibilité, les marchés financiers, la sécurité sociale, les compétences administratives, les affaires douanières, a gestion financière des institutions et administrations publiques, l'éthique professionnelle en sus des langues et de l'informatique.

Pour plus d'informations sur les détails du calendrier de formation pour l'année 2007, si vous désirez participer à une session de formation ou vous avez un besoin dans un sujet de formation bien déterminé, n'hésitez pas à contacter le département de formation de l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances au: 01/425147.

Un atelier de travail sur l'influence de la société civile sur l'élaboration du budget

«La société civile peut-elle influer sur le Budget?» C'est le titre d'un atelier de travail organisé par l'Institut International pour la Formation et le Management (IMTI) en collaboration avec l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances, la faculté des Sciences Politiques à l'université Saint-Joseph (USJ), l'Amideast-Liban et l'Agence Américaine pour le Développement (USAID), et qui s'est tenu le jeudi 22 février 2007 au campus de l'USJ - Huvelin.
Cet atelier a été organisé sous le patronage du ministre des Finances, M. Jihad Azour, représenté par le Directeur Général des Finances, M. Alain Bifani, avec la participation d'un grand nombre de hauts directeurs et fonctionnaires du MdF et d'autres administrations publiques ainsi que des acteurs de la société civile, des organisations internationales et des universités.
L'atelier a été inauguré par des allocUtions d'ouverture. Dans son discours, la directrice de la faculté des Sciences Politiques à l'USJ, Dr. Fadia Kiwan, a insisté sur le rôle croissant des institutions de la société civile dans la fabrication des décisions politiques. Elle a souligné que les Finances Publiques sont le système nerveux de l'Etat. Lorsque les Finances Publiques se portent bien, l'Etat se porte bien également. Et inversement, si les Finances Publiques sont dans un état critique, l'Etat se trouve alors dans un état critique duquel il faudrait se soucier. Ensuite, Mme. Lamia El Moubayed Bissat, Directrice de l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances, prit la parole et salua la coopération entre les différentes parties. Le but de cet atelier est de joindre le travail académique au travail pratique afin d'apporter de nouvelles idées, a-t-elle dit.
Quant à M. Jean Dib, directeur de l'IMTI, il a souligné dans son allocution qu'en dépit de l'importance du Budget en tant que traduction réelle de la politique générale de l'Etat, la société civile n'a pas octroyé à ce sujet l'importance qu'il mérite et n'a pas sérieusement et efficacement tenté de prendre connaissance de la procédure de sa préparation et de son approbation. Ainsi, le rôle et l'impact de la société civile sur le Budget restent très limités et partiels et tributaires des compétences de certaines personnes actives dans ce domaine et de leurs relations personnelles.

Formation des nouvelles recrues dans les autres administrations

L'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances a organisé une session d'orientation pour un groupe de 21 contrôleurs généraux nommés récemment au ministère de l'Intérieur et des Municipalités. La session a duré du 11 décembre 2006 jusqu'au 20 février 2007. Ce programme de formation, organisé en collaboration avec l'université de New York, Albany et l'Agence Américaine pour le Développement International (USAID), porte sur les sujets de la loi des municipalités, des provisions de la loi de compatibilité générale, des transactions publiques, du budget, des recettes municipales, du contrôle de la Cour des Comptes, du statut des fonctionnaires, des systèmes informatiques et autres.
Par ailleurs, l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances a pris en charge la formation de 17 comptables, nommés récemment à l'EDL, en matière de gestion financière dans le cadre d'un programme qui s'est étalé sur 50 heures.

Les dernières nouvelles du programme de préparation au concours du Conseil de la Fonction Publique

L'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances a clôturé, début décembre 2006, la première étape du programme de préparation au concours du Conseil de la Fonction Publique pour remplir les postes vacants à la Direction Générale des Finances Publiques - 3ème catégorie (contrôleur fiscal principal, contrôleur et chef comptable). Les programmes portaient sur des sujets comme la comptabilité commerciale et industrielle, la comptabilité des sociétés et les maths financières. En outre, la formation des participants s'est poursuivie sur les systèmes informatiques bureautiques de base durant le mois de décembre 2007 et en langues étrangères en février 2007. Il est prévu que l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances poursuivra ses autres matières préparatoires à la lumière des modifications qui seront apportées aux matières du concours.

Pour ceux qui désirent avoir une copie des matières de formation ou des spécimens de concours précédents, contacter la Bibliothèque des Finances au 01-425147 (extension: 400) ou visiter le site du MdF: www.finance.gov.lb

Le Directeur Général des Finances, M. Alain Bifani a également fait une intervention dans laquelle il a considéré que «le budget général a énormément perdu de son rôle fondamental dans l'élaboration des politiques socio-économiques au Liban. Il est devenu une sorte d'exercice qui se répète annuellement». Et d'ajouter: «Le titre de cet atelier, pose une question fondamentale sur l'influence de la société civile sur le budget général. Si nous admettons l'existence d'une telle influence, nous prendrons conscience alors du fait que la société civile est capable de corriger une bonne partie du dérapage, en définissant clairement les priorités, en jetant la lumière sur les problèmes et les crises de la société et en réaffirmant les constantes du pacte social fondamental en le traduisant à travers le budget général».

Partenaires de Formation

Bienvenue à la délégation jordanienne au Liban

Dans le cadre de la coopération technique entre l'agence de coopération internationale ADETEF du ministère français de L'Economie, des Finances et de l'Industrie, le ministère des Finances jordanien et l'Institut des Finances - Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances, l'IdF a accueilli entre le 18 et le 21 décembre 2006, une délégation du centre de formation du ministère des Finances jordanien. La délégation était formée de 6 personnes parmi lesquelles figuraient le directeur du centre M. Hazem Khasawna et des représentants des différents départements du centre, ceux de la communication, la formation, les affaires administratives et financières et l'informatique. Cette visite avait pour objectif de présenter à la délégation les mécanismes de régulation et de gestion des activités d'un centre de formation concernant la formation interne et externe, la communication, l'organisation des conférences, l'accueil des délégations ainsi que la coopération avec les institutions locales et avec l'étranger et de discuter des défis et des éléments de réussite. Le programme de la visite comportait également une présentation des moyens de gestion des ressources humaines et du projet de l'automatisation du travail adoptés par l'IdF, un tour de l'établissement et de la Bibliothèque des Finances pour terminer avec une visite sur le terrain à la Direction de la TVA.

Visites à l'Institut français de la Gestion Publique et du Développement Economique (IGPDE)

L'IdF a consacré des années de coopération avec l'IGPDE en signant un accord de coopération bipartite qui définit le cadre institutionnel stratégique permettant l'échange des connaissances et d'expertise, les activités pratiques, l'organisation des programmes communs, la tenue de sessions de formation, d'ateliers de travail, de conférences...
Dans ce cadre, l'IdF a organisé trois visites en France en décembre 2006 ayant chacune des objectifs et des missions différentes.

Echange d'expertise dans les domaines de formation et de communication

Une délégation des deux équipes de formation et de communication à l'Institut Basil Fuleihan a effectué une visite sur le terrain à l'IGPDE pour prendre connaissance de certaines de ses activités, profiter de son expérience dans les domaines de l'innovation, la régulation et la gestion des activités et mettre au point un programme de coopération entre les deux institutions pour l'année 2007.

Profiter de l'expérience française dans le domaine de la préparation des concours d'entrée aux postes de l'administration publique

La seconde visite en France a englobé en plus de l'IGPDE, les ministères du Service Public et des Finances français. Le directeur du bureau des fonctionnaires du Conseil de la Fonction Publique, D. Georges Ghoulmieh ainsi qu'un représentant de l'IdF faisaient partie de la délégation. Cette visite a ouvert la voie à l'échange d'expertise dans les domaines de la planification des postes, de la préparation des nouvelles recrues et du développement des compétences. Elle a permis également d'examiner les possibilités de développer les procédures et le contenu des concours d'entrée au MdF libanais tout en respectant les règlements en vigueur. Tout ceci entre dans le cadre des efforts déployés par le MdF pour attirer les meilleures capacités au sein de son personnel à travers l'amélioration et la modernisation des concours d'entrée à ses postes vacants et des programmes de préparation et de formation professionnelle.

Prendre connaissance de la nouvelle loi budgétaire française et son impact en matière de comptabilité et de contrôle

La troisième visite avait pour objectif d'introduire la nouvelle loi budgétaire française à un nombre de magistrats de la Cour des Comptes et de formateurs de l'IdF, et ce à travers un programme introductif détaillé portant sur tous les aspects de cette nouvelle loi. Ce programme retrace l'historique de ladite loi à partir de la naissance de l'idée de son amendement jusqu'au rôle actif du parlement français dans son adoption en passant par son mécanisme d'application et son impact en matière de compatibilité et de contrôle, notamment à l'égard du contrôle de la Cour des Comptes. Le programme a compris également une visite à la Cour des Comptes française où les hauts responsables français ont exposé sa structure, ses missions et ses projets de modernisation. ■

GIFT-MENA: De nouveaux membres et une panoplie d'activités

A l'occasion de la deuxième réunion de son Comité de pilotage tenue les 22 et 23 janvier 2007, à l'Institut National de Formation d'Amman, en Jordanie, le réseau GIFT-MENA (Governance Institutes Forum for Training) a accueilli 3 nouveaux membres: l'Institut Arabe de Planification du Koweit, le centre de formation du ministère jordanien des Finances et l'Ecole Nationale d'Administration française.

Au cours de cette renconte, le Comité de pilotage a décidé de s'attaquer dans un premier temps aux compétences de formation des membres du réseau en organisant une «Formation de Formateurs» en juin 2007 à l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances, à Beyrouth. Il a conclu à la publication des résultats de l'évaluation des besoins entrepris par le dit Institut afin de promouvoir la culture d'échange au sein du réseau. Les membres du Comité se sont également engagés à solliciter auprès de donateurs internationaux le financement nécessaire à ce projet de coopération régionale. Une fois le financement assuré, les instituts pourront effectuer des échanges de stagiaires, de formateurs et de modules de formation ainsi que des visites d'études entre eux. En effet, une expérience réussie d'échange de stagiaires a d'ores et déjà été entreprise au courant de l'été 2006 par l'Institut National de Formation Jordanien et l'Ecole Nationale d'Administration de Tunis.

En termes de développement de modules de formation en bonne gouvernance, les membres du comité se sont mis d'accord quant au:

- Développement d'un module «De Bonne Gouvernance Publique dans la région MENA»;
- Et à l'adaptation d'un module de «Performance Budgétaire», déjà développé par l'ADETEF et testé sur l'ensemble des ministères marocains. Ce module sera enrichi d'études de cas et adapté aux besoins d'une audience régionale.

Ces modules seront développés en arabe et destinés à une audience régionale. Leur contenu sera présenté à la prochaine réunion du comité, prévue pour juillet 2007 à Rabat, au Maroc. ■

MENA Journal of Public Integrity and Management en cours de préparation

L'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances a accueilli les 12 et 13 février 2007 la réunion de préparation au lancement du "MENA Journal of Public Integrity and Management". Ce journal académique, édité par des organisations de la région MENA, en collaboration avec le réseau TIRI, est destiné à promouvoir la recherche et la dissémination d'informations autour des thèmes de l'intégrité publique, afin de soutenir les réformes, la croissance économique et le développement des pays de la région. Ses objectifs visent principalement:

- La promotion des meilleures pratiques internationales et leur adaptation à la région MENA;
- La promotion des réformes destinées à renforcer la structure et le rôle des institutions publiques afin de les rendre plus efficientes;
- La promotion de la pensée institutionnelle dans le monde Arabe.

Ce journal s'adresse principalement aux académiciens, universitaires, managers du secteur public, fonctionnaires publics, décideurs politiques et associations du secteur privé et de la société civile. Un plan d'action a été élaboré quant à la stratégie de publication et de lancement du journal. Une réunion de suivi est prévue pour avril 2007. ■

Nouvelles du Ministère

Azour a présenté au cours d'une séance de dialogue les réformes principales au sein du MdF pour l'année 2007

Partant des principes du dialogue, de l'interaction et du partenariat adoptés par le MdF en particulier et par le gouvernement en général, sur des questions principales qui intéressent le pays à tous les niveaux, le ministre des Finances Jihad Azour a tenu au Sérail le vendredi 12 janvier 2007, une séance de dialogue autour des «réformes principales au sein du MdF pour l'année 2007 et les développements de l'année 2006». Des personnalités officielles, des députés et des diplomates ainsi qu'un nombre de directeurs généraux, des présidents d'organismes et de secteurs économiques, financiers et syndicaux, des experts économiques, des responsables et fonctionnaires du MdF et des deux secteurs public et privé, ont assisté à la séance.

Durant cette séance, les principaux axes de la réforme proposée par le MdF ont été clarifiés. Ils comprennent: les réformes des Finances Publiques et de la dette publique, l'édification de l'administration du 21ème siècle, les réformes du secteur financier et des marchés financiers, les moyens de soutenir le secteur privé, les moyens de traiter les séquelles et les répercussions de la guerre israélienne contre le Liban ainsi que la présentation du programme de réforme économique et les préparatifs de la conférence Paris III. La séance fut une occasion pour la participation active, la concertation, l'échange d'idées et de remarques sur des questions fondamentales entre le ministre des Finances et le public, en particulier les jeunes. Le ministre Azour a salué les remarques, les idées et les différentes opinions et a également discuté avec eux des réformes prévues et la feuille de route de «Paris III». ■

De nouvelles mesures au Bureau de Déduction des Salaires à la Source

Après la guerre de juillet, le Bureau de Déduction des Salaires à la Source a entrepris une série de mesures visant à activer son travail, suite aux statistiques montrant l'augmentation croissante des réalisations des préavis de paiement depuis l'activation du Bureau en 2003 jusqu'au mois de juin 2006.

Parmi les mesures principales prises par le Bureau:
1. La réactivation du mécanisme d'enregistrement des employés, développant ainsi sa base de données et lui permettant de définir, de suivre et de communiquer avec les contribuables.

2. La mise à jour des informations à sa disposition relatives aux employés ayant plusieurs employeurs ou les employés qui exercent en même temps une profession assujettie à l'impôt de première catégorie afin de les suivre et de les imposer si besoin est. Cette mesure vient suite à une série de campagnes d'éveil et de sensibilisation lancées l'année dernière à cet égard et elle se poursuit en envoyant des lettres à travers le courrier électronique aux contribuables leur rappelant les délais.

Le Bureau de Déduction des Salaires à la Source œuvre actuellement à l'envoi des numéros d'enregistrement des employés aux contribuables, sachant qu'il va commencer à recevoir les relevés annuels individuels de chaque employé sur des CD à travers la poste. Une telle mesure permettra à l'administration fiscale d'économiser énormément de temps et d'efforts et lui évitera les erreurs de la saisie des données d'une part et épargnera au contribuable le fardeau de préparer et de transférer ces documents d'autre part. Notons que le Bureau a mis en place un programme pour le calcul de l'impôt et l'émission des relevés sur le site électronique du MdF durant les dernières années.

Il convient de signaler que d'autres mesures sont actuellement en cours de préparation et d'examen par le Bureau de Déduction des Salaires à la Source. Ces mesures visent à activer le travail d'audit sur le terrain et à préparer les programmes qui seront étudiés durant la prochaine période. En outre, le Bureau œuvre à trouver les moyens adéquats pour communiquer, à travers la Direction des Recettes, avec les autres Bureaux régionaux du MdF, et ce dans le but de coordonner et d'unifier les méthodes de travail entre eux. ■

Contrôleur Hoda Kilani
Déduction des Salaires à la Source

Soutien International pour la réforme et la reconstruction au Liban

Le 23/01/2007, M. John Lipsky, le premier directeur général adjoint du FMI a déclaré: « les autorités libanaises ont préparé au début de l'année dernière un plan ambitieux et exhaustif pour la réforme économique dont l'objectif est l'amélioration de la performance économique et l'allègement de la dette publique. Toutefois, la guerre de juin 2006 a gelé la marche vers la réforme alors que ses impacts financiers et économiques ne cessent de croître.

Dans ce cadre, et suite à la décision des autorités libanaises de réadopter le plan de réforme économique, une conférence pour les donateurs s'est tenue le 25 janvier 2007 à Paris pour mobiliser la communauté internationale en vue de soutenir financièrement la reconstruction et la réforme au Liban. De surcroît, le FMI a été sollicité pour aider dans la mise en œuvre de ce plan de réforme à travers son programme spécial «Emergency Post-Conflict Assistance (EPCA)» destiné à aider les pays qui sortent de conflits à recouvrir leur stabilité économique et à relancer leur croissance. Les Directeurs Exécutifs du FMI ont apporté leur soutien et support complets à cette mesure durant une séance officieuse tenue le 22 janvier et elle fut soumise au Conseil Exécutif pour l'adopter le plus tôt possible.

A l'ombre de l'accroissement du fardeau de la dette publique, il est désormais nécessaire d'appuyer ce programme à travers un soutien financier considérable. Ce soutien devra comprendre certaines donations allouées à l'allègement de la dette publique et à l'équilibrer avec le PIB». ■

Projets Nouveaux

De nouveaux équipements de contrôle à la Direction Générale des Douanes

Dans le cadre de la série de mesures entreprises par la Direction Générale des Douanes libanaises au niveau de la modernisation et du développement des méthodes du travail douanier sur plusieurs plans afin de renforcer le contrôle et l'inspection douaniers, un scanner mobile ainsi qu'un scanner quasi-fixe ont été importés de la République populaire de Chine permettant d'examen les conteneurs avec les rayons X. Tout ceci fut possible grâce au prêt sans intérêt octroyé par ledit Etat par le biais du CDR. Dans le même cadre, la Direction Générale des Douanes a reçu une donation de l'Allemagne en termes d'équipements d'un montant de deux millions d'euros environ et qui sont un scanner mobile CAB2000, Heimen et cinq scanners de différentes dimensions ainsi que cinq autres équipements pour détecter les matières radioactives et deux équipements pour inspecter les véhicules et conteneurs par le biais d'une caméra fixée au bout d'un fil et connectée à un dispositif activé manuellement. D'autres donations sont attendues comprenant différents équipements et dispositifs.
Ces équipements permettent d'identifier immédiatement la nature des marchandises sans besoin de vider les conteneurs ou même de les ouvrir. Ils prennent en photos les marchandises et les enregistrent sur la mémoire de l'ordinateur dans le programme informatique douanier «Najem» où il est possible d'accéder à tout moment pour tout examen ou analyse.
Etant donné les troubles sécuritaires continus au Liban, ces équipements jouent un rôle prépondérant dans la préservation de la sécurité, la lutte contre le terrorisme et le dévoilement des opérations de trafics d'armes, de munitions et d'explosifs. Ils permettent également de découvrir le trafic de différentes formes de marchandises surtout les marchandises illégales. En conséquence, ils permettent de démasquer les opérations de fraudes commerciales. Par ailleurs, ces équipements favorisent le développement de la confiance internationale quant à la sûreté des cargaisons exportées du Liban dans des conteneurs.

La Direction Générale des Douanes avait envoyé un nombre de ses fonctionnaires pour participer à des sessions de formation en Allemagne et en Chine sur l'utilisation de ces équipements. En outre, la Direction organise de nouvelles sessions de formation à l'IdF et à l'AIB pour former les fonctionnaires concernés de différents niveaux à l'utilisation des scanners rayons X, et ce dans le cadre du programme spécial conçu par la Direction Générale des Douanes pour développer et renforcer le travail douanier.

En dépit de tous les défis et de toutes les difficultés, la Direction Générale des Douanes s'obstine à assurer les équipements les plus sophistiqués dans le domaine du contrôle, et ce dans le but de faciliter les affaires des contribuables en simplifiant et en accélérant les formalités du manifeste, et afin de préserver les droits du Trésor Public et la confiance des citoyens et de s'élever au niveau des directions douanières développées et modernes. ■

Maya Melhem
Contrôleur adjoint

Dossier

La conférence Paris III pour le renforcement de l'économie libanaise

Avec la fin de l'année 2006, la dette publique libanaise a atteint les 45 milliards de dollars ce qui représente environ 180% du PIB. En dépit de son immunité, l'économie libanaise est incapable de porter ce fardeau à elle seule. En outre, la dernière guerre israélienne a imposé le rééchelonnement de certains programmes ou plans de réformes. En conséquence, Il est devenu extrêmement difficile pour le Liban, surtout sans soutien étranger, qu'il puisse réactiver la croissance, réaliser de meilleurs niveaux de justice sociale et stabiliser la dette publique. L'échec dans la réalisation de ces objectifs empêche le Liban de réaliser la stabilité politique et sociale et de consolider les bases de la démocratie.
Dans ce cadre, un groupe de pays arabes et étrangers ainsi que des organisations internationales ont pris part à la conférence qui s'est tenue à Paris en date du 25/01/2007 afin de soutenir le plan de réforme libanais. La conférence Paris III a été clôturée par un énorme soutien financier et économique au Liban ayant atteint les 7.62 milliards de dollars environ repartis comme suit:

L'aide reçue par le Liban

Les donateurs	Le montant de l'aide
L'Arabie Saoudite	$ 1 milliard 100 millions
L'Allemagne	$ 133.9 millions
La Banque Mondiale	$ 1 milliard
Les Emirats Arabes Unis	$ 300 millions
Les Etats-Unis	$ 890 millions
La Turquie	$ 20 millions
La France	650 millions
Oman	$ 10 millions
La Commission Européenne	585 millions
L'Italie	$ 156 millions
Le FMI	$ 100 millions
L'Espagne	$ 32.5 millions
La BEI	$ 1183 millions
La Grande Bretagne	$ 115 millions
La Banque Islamique Pour le Développement	$ 250 millions
Le Brésil	$ 1 million
le Fond Arabe pour le Développement Economique et Social (FADES)	$ 700 millions
La Malaisie	$ 1 million
Le Japon	$ 1.67 million
La Suède	$ 5.85 millions
Le Fond Monétaire Arabe	$ 250 millions
La Finlande	$ 1.04 million
Le Luxembourg	$ 0.78 million
La Grèce	$ 6.5 millions
La Belgique	$ 26 millions
Chypre	$ 1.105 million
L'Autriche	$ 1.3 million
La Slovénie	$ 0.013 million
Le Canada	$ 15 millions
L'Egypte	$ 44 millions
Le Danemark	$ 3.5 millions
La Jordanie	$ 8 millions
L'Australie	$ 5 millions
La Corée du Sud	$ 1 million
La Norvège	$ 15 millions
La Chine	$ 4 millions
L'Irlande	$ 2.6 millions

En contrepartie, le Liban s'est engagé à mettre en œuvre une panoplie de réformes qui, en parallèle aux aides à l'économie libanaise, contribuera à la réalisation des résultats escomptés. Le gouvernement libanais a présenté son plan de réforme socio-économique. Ci-dessous un résumé des principales réformes:

Sur le plan social:

- **Dans le secteur éducatif:** le gouvernement s'est engagé à poursuivre le plan scolaire et la distribution des instructeurs, le développement des méthodes d'évaluation du programme de formation des professeurs, le traitement du problème de l'échec scolaire qui varie entre 22 et 23%.
- **Dans le secteur de santé:** le programme du gouvernement vise dans ce domaine à élargir et améliorer la qualité de la couverture des services sanitaires fondamentaux, réduire le taux de mortalité infantile et des mères (18.6 ‰) et ce à travers l'amélioration des soins sanitaires préventifs et l'accroissement du taux de vaccination des enfants pauvres.
- **Au niveau de la réduction du taux de pauvreté:** le gouvernement s'est engagé à fournir des aides financières directes en espèce aux pauvres personnes âgées, aux familles nécessiteuses dont le pourvoyeur est une femme et aux handicapés nécessiteux et à la réduction de l'écart entre les régions.

Sur le plan économique:

- **Les Finances Publiques :**

  - Au niveau des dépenses: réduire certaines dépenses notamment les salaires et les allocations des membres du Parlement, de la présidence de la République et de la présidence du Conseil des ministres ; les frais de voyages officiels; les allocations de transport en prolongeant les heures du travail de 32 à 36 heures par semaine au milieu de l'année 2007; clore le fond des déplacés et le conseil du Sud...
  - En contrepartie, le gouvernement a promis une augmentation du volume des dépenses d'investissement notamment celle ayant trait à la guerre de juillet.
  - Au niveau des recettes: augmenter le taux d'impôt sur les intérêts de 5 à 7% à partir de 2008; augmenter la TVA à 12% en 2008 et à 15% en 2010; remplacer les taxes spécifiques par l'impôt global sur le revenu.
  - Au niveau de l'organisation interne du MdF: élargir la couverture de la Direction des Grands Contribuables pour englober la TVA, l'impôt sur les fonds bâtis, certains impôts indirects et la collecte; la déclaration de l'impôt par voie électronique; poursuivre l'enregistrement des employés des secteurs public et privé auprès de la Direction de Déduction des Salaires à la Source; unifier les systèmes informatiques entre l'impôt sur les fonds bâtis et les bureaux fonciers et par la suite les municipalités...

Motiver le secteur privé:

- Les secteurs productifs: réduire le capital minimum requis et les frais d'enregistrement; réduire le temps requis pour l'obtention d'un permis de travail; faciliter l'octroi des crédits; la simplification des procédures fiscales; l'accélération des formalités douanières de manifeste...
- Les marchés financiers: permettre l'échange à distance des instruments financiers; donner des primes fiscales aux sociétés cotées à la bourse de Beyrouth...

Le Liban a besoin aujourd'hui de l'énorme soutien de la communauté internationale pour qu'il puisse réduire sa dette publique et favoriser les chances de succès du plan gouvernemental de réforme économique. Il se trouve une fois de plus sur un tournant décisif affrontant la mission de redressement et de reconstruction. Mais cette fois-ci, la toile de fond est une dette qui atteint à peu près le double du PIB et l'impact d'une agression israélienne qui a coupé court au parcours prometteur de l'économie libanaise. Malgré tous les défis et les obstacles, le gouvernement s'est engagé à la mise en œuvre du plan de réforme sachant que dans la clause 128 dudit plan, il a été prévu qu'un comité sera formé et englobera le MdF, le ministère de l'Economie et la BDL. Ce comité aura pour mission d'assurer le suivi de la mise en œuvre des clauses du plan de réforme en coopération avec les ministères concernés. ■

Sources: Recovery, reconstruction and reform, International conference for support to Lebanon, 25 January 2007, Paris & www.lebanonfiles.com

En Bref

L'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances et la Direction Générale des Douanes élaborent une nouvelle politique de formation pour 2007

Dans le cadre de l'élaboration d'un programme de formation efficient spécial à la Direction Générale des Douanes, l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances et des responsables du Haut Conseil des Douanes, de la Direction Générale des Douanes et des chefs de la police douanière se sont mis d'accord sur une nouvelle politique de formation pour l'année 2007 se basant sur la définition des besoins du personnel à travers une fiche préparée par le personnel du bureau administratif de la Direction Générale des Douanes. Afin de garantir l'efficacité de la communication, des coordinateurs ont été désignés dans les régions de Chtaura et de Tripoli et à l'aéroport international de Rafic Hariri pour informer tout le personnel des Douanes dans les régions concernées de toutes les formations organisées par l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances. Le programme de formation spécial à la police douanière a été présenté et les travaux sur les nouveaux modules de formation ont été poursuivis notamment ceux relatifs aux fonctionnaires de quatrième catégorie qui sont éligibles à être promus cette année à la troisième catégorie après avoir passé un examen dans les matières requises. Les personnes concernées ont discuté de tous les détails relatifs à la sélection des formateurs, les dates et les lieux de ces sessions.

Dans le même cadre, une session spéciale a été organisée pour les coordinateurs de formation du Haut Conseil des Douanes, de la Direction Générale des Douanes et de la police douanière ainsi que pour les coordinateurs des régions douanières afin de garantir l'efficacité de coordination et la réussite des sessions de formation. ■

Le sudoku

Le sudoku est un jeu japonais facile se basant sur la logique. Complétez la grille par des chiffres allant de 1 à 9, à condition d'utiliser chaque chiffre une seul fois dans chaque ligne horizontale, dans chaque ligne verticale et dans chacune des neuf grandes cases.

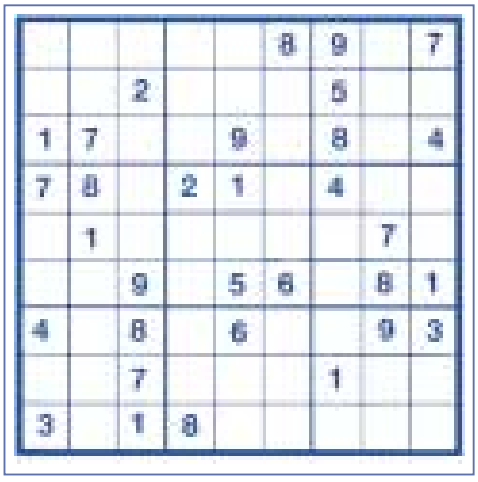

Bibliotèque des Finances

Un livre de la Bibliothèque

Rapport sur les conditions de vie des ménages: L'étude nationale des conditions de vie des ménages / Ministère des Affaires sociales, l'Administration Centrale de la Statistique, PNUD - Beyrouth: Ministère des Affaires sociales, 2006

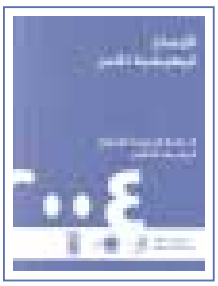

«L'étude des conditions de vie des ménages» s'inscrit dans le cadre des missions attribuées par la loi à l'Administration Centrale de la Statistique afin de fournir les données statistiques sur tous les aspects socio-économiques de la vie au Liban. Parmi les missions fixées par cette Administration et qu'elle travaille à mettre en œuvre, la préparation d'une étude sociale à buts multiples dont les deux principaux axes sont les suivants: Le premier axe est de prendre connaissance des conditions de vie des ménages et le second est d'étudier les dépenses des ménages. Le ministère des Affaires Sociales, le PNUD et l'Administration Centrale de la Statistique ont collaboré à la publication de cette étude avec la participation de la Banque Mondiale et de l'Institut National de la Statistique et des Études Économiques de France dans certaines de ses étapes. Cette étude fournit une base de données statistiques sur les spécificités démographiques, sociales et éducatives ainsi que sur les spécificités de l'activité économique des membres des ménages, les spécificités des foyers, les conditions de logement, les maladies chroniques, l'assurance médicale et les activités culturelles et de loisir.

L'étude a montré à titre d'exemple, que le taux de chômage pour la catégorie d'âge 15 ans et plus s'élève à 7,9% alors qu'il atteint les 8% pour la catégorie d'âge 15-64. Les taux de chômage les plus élevés chez les deux sexes ont été enregistrés chez les titulaires d'un certificat d'études complémentaires à 9.2%, ensuite chez les titulaires d'un diplôme d'études secondaires à 8.7% et les titulaires d'un diplôme universitaire à 8.2%. Les résultats de l'étude montrent également que 48.2% des chômeurs sont du Mont-Liban, 17.1% de Beyrouth, 10.8% du Mont-Liban, 10.1% du Sud Liban, 7.4% de la Bekaa et 6.3% de Nabatieh.

Toujours selon cette étude, la catégorie des employés qui touchent un salaire mensuel représente 49.1% de l'ensemble de la main-d'œuvre, vient ensuite les personnes travaillant pour leur propre compte, individuellement ou avec l'aide des membres de leur famille et ils représentent 28.5%. Les résultats montrent que 46.7% de l'ensemble de la main-d'œuvre travaille dans le secteur des services, 22.1% dans le commerce, 15% dans l'industrie, alors que 7.5% seulement travaille dans le secteur agricole. La main-d'œuvre est répartie entre le secteur privé 85.8% et le secteur public 9.12%.

Par ailleurs, l'étude a montré que moins de la moitié des habitants bénéficie d'un type de couverture médicale, que 17.14% de la population souffre de maladies chroniques et que les handicapés représentent 20% de la population.

Rédaction et Production

La lettre interne du ministère des Finances
Editée par l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances
Adresse: 512, Corniche al-Naher
B.P. 16-5870
Beyrouth, LIBAN
Tél: 01-425147/9
Fax: 01-426860
Site Web: www.if.org.lb

Ont participé à la rédaction: Abou Jaoudé Rania, Akiki Leina, Begdache Jide, Chébli Josiane, Darwich Rola, Doueihy Jinane, Hatem Sabine (Institut Basil Fuleihan), Bahsa Gisèle (Bureau régional-Liban Nord), Kilany Hoda (Bureau de Déduction des Salaires à la source), Mawass Bader (département de l'Impôt sur le revenu- Bureau régional-Liban Nord), Mehanna Gretta (Unité de recherches et d'analyses fiscales), Melhem Maya (Direction Générale des Douanes), Sila Roula (Direction des affaires administratives).
Rédactrice en chef: Céline Ménassa
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: Int'l Pictures et la caméra de l'Institut
Imprimée par: Arab Printing Press